

في مقدمتها ضرورة إجراء انتخابات مجالس الطلبة

وفد الهيئة المستقلة يلتقي مسؤولين في قطاع غزة لبحث قضايا الحقوقية



أجرى وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عدة لقاءات مع المسؤولين في قطاع غزة، بهدف الاطلاع على حالة حقوق الإنسان والوقوف عند أبرز القضايا والشكاوى التي تتلقاها الهيئة، وتعزيز سبل العمل والتعاون المشترك مع الجهات الرسمية في القطاع، علاوة على بحث آليات تسريع حل الشكاوى التي تتلقاها الهيئة من المواطنين، وتطوير التعاون المشترك وتسهيل عمل الهيئة، وتحريك ملف الانتخابات وتقديم مبادرات لاستئناف العملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات على مستوى الجامعات والهيئات المحلية.

وضم الوفد المفوض العام الأستاذ عصام العاروري والمدير العام الدكتور عمار الدويك ونائب المفوض العام الأستاذ أمجد الشوا، وعضو مجلس المفوضين الأستاذ طلال عوكل، والدكتورة أمل الكحلوت، ونائب المدير العام المحامي جميل سرحان.

فخلال لقاء الوفد مع السيد عصام الدعاليس رئيس لجنة العمل الحكومي في قطاع غزة، تم التأكيد على تطوير آليات التعاون المشترك لتسريع حل قضايا المواطنين، وأهمية تقديم التسهيلات اللازمة لطواقم الهيئة للقيام بدورها في متابعة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، علاوة على تناول العديد من المبادئ الضامنة لإجراء انتخابات مجالس الطلبة وفق

التي تقوم بها الشرطة خلال تقديم الخدمة للمواطنين والتسريع في حل الشكاوى بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز السلم الأهلي.

وأكد وفد الهيئة خلال لقاءاته مع المسؤولين وممثلين عن الأطر والقوى والكتل المختلفة، أهمية إجراء انتخابات مجالس الطلبة وفق التمثيل النسبي، والهيئات المحلية وآليات تذليل العقبات لإتمام إجراءاتها في قطاع غزة. فيجب ضمان تمتع الطلبة بالحقوق في ممارسة العملية الديمقراطية، والحريات الأكاديمية في جامعات قطاع غزة، انطلاقاً من حرص الهيئة على ضرورة الإسراع في إجراء انتخابات المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة، بشكل دوري وفعال، بما يضمن تمكين الطلاب في قطاع غزة من ممارسة حقوقهم المكفولة، ويساهم في توفير بيئة ديمقراطية تمكن الطلاب

النظام النسبي، مؤكدين على العمل الدؤوب لتذليل أي عقبات تحول دون إجرائها بما يضمن تمتع الطلبة بحقوقهم في المشاركة السياسية.

وأثناء لقاء النائب العام المستشار محمد النحال في قطاع غزة تم التأكيد على أهمية تطوير العلاقة لتعزيز حقوق المواطنين في قطاع غزة، وأعرب المستشار النحال عن حرص النيابة العامة على التعامل باهتمام مع الشكاوى التي تردّها من الهيئة المستقلة ومعالجتها بما يكفل تعزيز الثقة بمنظومة العدالة ومؤسسات القضاء.

كما اجتمع وفد الهيئة مع مدير عام الشرطة في قطاع غزة اللواء محمود صلاح بمكتبه في مدينة عرفت للشرطة، لبحث الآليات التي من شأنها تمكين الهيئة من تنفيذ الزيارات لمراكز الإصلاح والتأهيل، وسلامة الإجراءات

أخبار الهيئة



من المشاركة السياسية، والتي يعد التوقف عن اجرائها انتهاك للحقوق المكفولة للجميع وخاصة فئة الشباب، وفي مقدمتها تقويض ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير ومنظومة الحقوق والحريات المرتبطة بها.

كما شملت الزيارة الإدارة العامة الأدلة الجنائية وهندسة المتفجرات في جهاز الشرطة والاطلاع على دورها وطبيعة عملها في الكشف عن الجرائم وناقشت أبرز التحديات التي تواجهها والمتمثلة في منع ادخال المعدات اللازمة للكشف عن الجرائم وضمان سلامة طاقم العمل بفعل الحصار الإسرائيلي.



وتم إثارة موضوع الخدمات المرتبطة بالأمن المجتمعي خاصة المتعلقة بالدفاع المدني والشرطة المدنية في المجالات التي تتطلب تأمين الحماية للمواطنين، والعمل على تذليل العقبات التي تعترضها خاصة نقص المعدات والتدريب المتطور في هذا المجال، لتقديم خدماتها للمواطنين خاصة في حالات العدوان الاحتلال على قطاع غزة وغيرها من الحالات التي تتطلب ذلك.



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تنظم ندوة خاصة لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية



طالبت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ختام ندوة نظمتها بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في فلسطين، لإحياء الذكرى الخامسة والسبعون للنكبة الفلسطينية، عبر الربط الإلكتروني ما بين الدوحة ورام الله، طالبت المجتمع الدولي إلى التدخل الفاعل والجاد لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحماية الشعب الفلسطيني، والضغط لإنهاء الاحتلال العسكري طويل الامد، وتفكيك منظومة الفصل العنصري، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها عودة اللاجئين الى ديارهم والحق في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه.

وتحدث في الندوة التي أدارها الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة وبين فيها أن هذه الندوة تأتي بالشراكة وضمن متابعة الهيئة والشبكة لقضية فلسطين وتسليط الضوء على جرائم دولة الاحتلال وانتهاكاتها لمبادئ القانون الدولي، ونحن نجتمع اليوم حقوقيين وحقوقيات على امتداد الوطن العربي ومساحات واسعة عبر العالم، لإحياء الذكرى الخامسة والسبعون للنكبة، وهي جريمة مستمرة ونكبة متواصلة مع استمرار العدوان على شعبنا وجرائم الحرب

الإنسانية. والدول العربية لوقف وتجميد كافة اشكال التطبيع مع الاحتلال، لكونه يعد تشجيعا له على ارتكاب مزيد من الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني. ودولة فلسطين اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لممارسة جميع الضغوط الممكنة على الأطراف الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية.

كما طالبت الشبكة في بيانها، الأمم المتحدة ممارسة الضغط لإعمال القرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 كانون الاول 1948، ومجلس الأمن القيام بمسؤولياته. والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية للتحرك الجاد باتجاه محاكمة الاحتلال وقادته على الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني بوصفها جرائم ضد

أخبار الهيئة



التي ارتكبتها الاحتلال ولا زال يرتكبها في مختلف المحافظات والمدن الفلسطينية. السيد سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأستاذ أحمد سالم بوحبيني رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان السيدة فرانشيسكا البانيز المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ونائب السفير الفلسطيني في قطر الأستاذ يحيى الآغا، والأستاذ عصام العاروري المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وشدد الجمالي على ضرورة إيجاد أدوات لتفعيل معايير الشريعة الدولية للحد من قدرة الدول الكبرى ومجتمعاتها الرأسمالية على العمل وفق مصالحها الاستعمارية واستغلال مقدرات باقي شعوب العالم. وأحد طرق تحقيق ذلك هو توحيد الشعوب والمدافعين عن حقوق الإنسان لمواجهة هذه الهيمنة التي تخالف جميع النواميس الإلهية والبشرية. وبهذا السياق ومن موقعنا كشبكة عربية تجتمع تحت مظلتها جميع المؤسسات العربية لحقوق الإنسان المنشأة وفق مبادئ باريس لعام 93، نود أن نجدد تأكيد الشبكة العربية وقوفها مع أهلنا في فلسطين والدفاع عنهم حتى تحريرهم من نير الاستعمار الاستيطاني المقيت ونيل استقلالهم، حيث آلت المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية على تبني القضية الفلسطينية من خلال العمل على تفعيل القانون الدولي

التاريخية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي حول القضية الفلسطينية، داعية إلى ضرورة إعمال القانون الدولي، وهو الطريقة المثلى للمجتمع الدولي لتنظيم وعلاج الوضع الكارثي للشعب الفلسطيني، وان أي تدخل للوساطة بين فلسطين وإسرائيل يجب ان يتم من خلال ما يوصي به القانون الدولي وبالارتكاز على الحق في تقرير المصير، داعية إلى تمكين الفلسطينيين من هذا الحق من خلال إنهاء الاحتلال العسكري ووقف الاستغلال الاقتصادي للأرض وللموارد الفلسطينية، كما دعت إلى ضرورة إعمال مفهوم تحمل الدول لمسئولياتها وعدم لاعتراف بالواقع القانوني الذي تحاول إسرائيل فرضه واي من تداعياته مثل ضم القدس أو ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية، وقطع العلاقات الودية والدبلوماسية والتجارية والسياسية مع إسرائيل حتى تلتزم بالقانون الدولي، وضرورة تعويض الضحايا الفلسطينيين من ممارسات الاحتلال.

وأدواته، للضغط من أجل تنفيذ قرارات الشريعة الدولية لاستعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني.

من جانبه شدد نائب السفير الفلسطيني في قطر على أن اعتماد الأمم المتحدة قراراً بعد 75 بإحياء ذكرى النكبة في مبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة يمثل اعترافاً أكيداً ببطلان الرواية الإسرائيلية الزائفة، وتثبيتاً للرواية الفلسطينية، فبالرغم من مرور هذه السنوات العجاف منذ النكبة وإلى اليوم على شعبنا إلا أنه يقف صامداً ومتحدياً، ولم ينكسر ولن ينكسر له جبين لأنه صاحب حق، ومالك هذه الأرض، وما عملية التشريد التي راح ضحيتها قرابة (800) ألف مواطن فلسطيني إلا نتيجة طبيعية لتغافل المجتمع الدولي تجاه حقوقنا المشروعة، و عدم تطبيق القانون الدولي الذي يحمي الحقوق.

من جهتها بينت البانيز، أن إحياء ذكرى النكبة يأتي للتذكير بالمسؤوليات



والمصانع والمزارع، وواصل نضاله بمختلف أشكال النضال، بل وابتدع أشكالاً مبتكرة وأدخل كلمة انتفاضة إلى قواميس لغات العالم، وحقق أسراه أرقاماً قياسية في الصمود عقوداً طويلة في باستيلات الاحتلال وتجاوز الكثيرون منهم حاجز الأربعين عاماً دون أن ينهاروا أو يستسلموا، وخاضوا أطول إضرابات مفتوحة عن الطعام، وكان آخرها الصمود الأسطوري للأسير خضر عدنان.

وشهدت الندوة مداخلات قدمها عدد من المسؤولين من المؤسسات العربية لحقوق الإنسان ومؤسسات حقوقية من مختلف الدول العربية، قطر الأردن مصر العراق وموريتانيا، كما تم عرض فيلم قصير عن النكبة من إنتاج الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

قراءة نصفه ما زال مشرداً في المنافي وبلدان الشتات، فضلاً عن أن نسبة الفلسطينيين من إجمالي سكان فلسطين الانتدابية تجاوزت حاجز الـ 50 بالمائة مع 7.1 مليون فلسطيني في هذه المنطقة.

مضيفاً أن النكبة قد رافقتها معجزة البقاء والنماء للشعب الفلسطيني الذي استوعب هول النكبة وخرج من تحت الأنقاض ليعيد بناء نفسه كشعب وواصل نضاله، صانعا معجزة تاريخية ببقائه منتصبا على قدميه لأكثر من مئة عام منذ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين في 11 سبتمبر 1922، مئة عام وعام لم يتوقف خلالها نضال الفلسطينيين يوماً من أجل نيل حقهم في العودة وتقرير المصير وبناء دولتهم المستقلة، فالشعب الفلسطيني واصل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات

ودعا الأستاذ بوحيني تبني الشبكة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب ورفضها لجرائم الاحتلال وتكرار دولة الاحتلال لأبسط الحقوق، اعتقالات اغتيالات حصار تدمير منازل وعقاب جماعي، ان ممارسات الاحتلال تستوجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وحمله للرضوخ للشرعية الدولية، أشاد بقرار الأمم المتحدة في إحياء ذكرى النكبة لأول مرة تاريخها في الجمعية العامة، والذي يعكس ادراكها واعترافها بالنكبة التي أحلت بالشعب الفلسطيني.

وأكد العاروري على أنه وبالرغم من فداحة النكبة بتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وسيطرتها على 774 قرية ومدينة ومحو وتدمير 531 منها إبان النكبة، إلا أن الشعب الفلسطيني تضاعف أكثر من 10 مرات منذ النكبة، ولو أن

أخبار الهيئة

75 عاماً من البقاء والبناء

لن تسقط الراية ولا الرواية



كلمة المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الأستاذ عصام عاروري في الندوة الخاصة التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئة لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة

نلتقي اليوم في ذكرى مرور 75 عاماً على النكبة، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يتم إحياء هذه الذكرى من خلال فعاليتين سياسية وثقافية في مقر الأمم المتحدة، تنفيذاً لقرار من الجمعية العامة صدر في 30 نوفمبر 2022 (23/A/RES/ 77).

واليوم يحيي الفلسطينيون، ومعهم كل أنصار الحرية والعدالة في العالم هذه الذكرى، وهم أكثر تمسكاً بحقوقهم التاريخية والقانونية التي أكدتها الأمم المتحدة في سلسلة طويلة من القرارات.

ونحن هنا، وباسم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، نشكركم جميعاً على المبادرة بإحياء هذه الذكرى. ونوجه شكرنا الخاص للأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيسها الأستاذ أحمد بوحسيني وأمينها العام الأستاذ سلطان الجمالي. كما نشكر معالي السيدة مريم بنت عبد الله العطية، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيدة فرانشيسكا البانيز،

أبان النكبة، إلا أن الشعب الفلسطيني تضاعف أكثر من 10 مرات منذ النكبة، ولو أن قرابة نصفه ما زال مشرداً في المنافي وبلدان الشتات، فضلاً عن أن نسبة الفلسطينيين من إجمالي سكان فلسطين الانتدابية تجاوزت حاجز الـ 50 بالمئة مع 7.1 مليون فلسطيني في هذه المنطقة.

رافقت النكبة معجزة ليس فقط بقاء، بل نماء الشعب الفلسطيني، الذي استوعب هول النكبة وخرج من تحت الأنقاض ليعيد بناء نفسه كشعب وواصل نضاله، صانعا معجزة تاريخية ببقائه منتصباً على قدميه لأكثر من مئة عام منذ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين في 11 سبتمبر 1922، مئة عام وعام لم يتوقف خلالها نضال الفلسطينيين يوماً من أجل نيل حقهم في العودة وتقرير المصير وبناء دولتهم المستقلة.

المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، على كلماتهم الطيبة بهذه المناسبة.

حين نقول أن النكبة مستمرة منذ 75 عاماً فإن ذلك ليس بلاغة لفظية. فبالأمس فقط توقف عدوان إسرائيلي صار شبه سنوي على سجن غزة، أكبر سجن مفتوح في العالم والخاضع للحصار منذ عام 2007، وأسفر الاعتداء الأخير عن 33 شهيداً و120 جريحاً، أكثر من ثلثهم من النساء والأطفال وتدمير 57 منزلاً بصورة كلية، ليرتفع بذلك عدد الشهداء في الأرض المحتلة إلى 150 منذ بداية العام، جراء استخدام القوة غير المتناسبة وعدم التمييز ودون ضرورة حربية.

نؤكد هنا أنه ورغم فداحة النكبة بتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وسيطرتها على 774 قرية ومدينة ومحو وتدمير 531 منها



المعتدين بالسلاح هو معتد، ومن يتاجر مع المستعمرات هو مستعمر، ومن يحمي العنصرية انما هو عنصري، ومن يتغزل بالاحتلال العنصري، مثل رئيسة المفوضية الأوروبية السيدة اورسولا فون ديرلاين، هو عنصري مثلهم.

ونختم بالقول إننا حولنا 75 من النكبة الى 75 عاما من الصمود والبقاء والنضال، لن تمحونا قاذفات القنابل ولن تسقط لا رايتنا ولا روايتنا. صحيح أن الكبار يموتون، ولكنهم يخلفون للصغار تقاليد وخبرات النضال والبقاء والنماء

شكرا لكم والسلام عليكم ولكم

عصام العاروري

المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان- فلسطين



فهذا الشعب واصل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات والمصانع والمزارع، وواصل نضاله بمختلف أشكال النضال، بل وابتدع أشكالا مبتكرة وأدخل كلمة انتفاضة الى قواميس لغات العالم، وحقق أسراه أرقاما قياسية في الصمود عقودا طويلة في باستيلات الاحتلال وتجاوز الكثيرون منهم حاجز الأربعين عاما دون أن ينهاروا او يستسلموا، وخاضوا أطول إضرابات مفتوحة عن الطعام، وكان آخرها الصمود الأسطوري للأسير خضر عدنان.

وقبل الختام،

اننا اذ نشكر الأمم المتحدة لإحياء هذه الذكرى لأول مرة في التاريخ في مقرها، فإننا نذكر كل العالم أنه آن الأوان ليتحمل العالم مسؤوليته بموجب المادة الأولى في اتفاقيات جنيف، لضمان التزام الدولة القائمة بالاحتلال بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان، ومعاقبتها على جريمة الفصل العنصري، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

ونطالب كافة الدول المنافقة في متاجرتها بشعارات حقوق الانسان بالتوقف عن الكيل بمعايير مزدوجة، فكم كنا نأمل أن يستخدم خلال سبعة عقود ما استخدمه من رزم عقوبات خلال سبعة أيام ضد روسيا. ولا يغيب عن بالنا أن الشركاء في جرائم الحرب هم أيضا مسؤولون، فمن يزود

زيارات خارجية

مفوض عام الهيئة المستقلة يشارك في مؤتمر دولي حول دور ديوان المظالم والأبعاد التنموية



شارك المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» الأستاذ عصام العاروري في أعمال المؤتمر الدولي الذي تم عقده بمناسبة عشرينية مؤسسة الوسيط المغربية (ديوان المظالم المغربي سابقاً)، بعنوان (ضمان البعد التنموي لفعالية حقوق الإنسان في السياسات العمومية، أي دور للوسطاء).

وشارك في المؤتمر الذي عقد في العاصمة المغربية الرباط وأنهى أعماله 28 شباط، رؤساء وممثلين عن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، لبحث وتقديم مداخلات في ثلاث محاور رئيسية هي، البعد التنموي في تدخلات الوسطاء، دور الوسطاء في توجيه السياسات العمومية نحو فعالية الحقوق، أبعاد القرار الأممي 75-186 حول دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء من أجل تصور مشترك لآليات التفعيل.

وجاءت مشاركة العاروري في المحور الأول تحت عنوان حماية الحقوق عبر الأجيال، أحد تجليات الرؤية الاستشرافية للوسطاء، مستعرضاً إجراءات الاحتلال القمعية ومستوطنيه، خاصة ما

بشأن السياسات الحكومية ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وخاصة العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مدى استجابتها لأهداف التنمية المستدامة.

وأشار العاروري إلى أهمية ربط الشكاوى التي تتلقاها الهيئة بنظام معلومات مؤتمت، من حيث اعتبارها دليلاً على مدى تطور حالة حقوق الإنسان وبالتالي مدى تنفيذ الدولة أجندة 2030. كون الربط بين الانتهاكات والحقوق من جهة، ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي توفير المزيد من البيانات التي قد تساعد في فهم سبب تأخر الدولة عن احراز التقدم في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة.

ارتكبه من جرائم بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف محافظات الضفة الغربية، وخاصة محافظة نابلس، التي ارتكب فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة راح ضحيتها 11 مواطناً الأسبوع الماضي، واعتداءات المستوطنين على المحال والمنشآت التجارية، ومنازل وممتلكات وسيارات المواطنين، بإضرار النيران فيها وتكسير نوافذها، تحت حماية جيش الاحتلال في قرى وبلدات، حوارة وبورين وعصيرة القبلية.

وفيما يتعلق بصفة الهيئة وطبيعة عملها بين العاروري أن الهيئة تجمع صفتي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وديوان المظالم بموجب القانون، وهي بذلك تتلقى شكاوى فردية وجماعية، التقاضي الاستراتيجي، وتقديم النصح والمشورة للدولة

12TH MEETING & GENERAL ASSEMBLY OF THE ASSOCIATION OF THE MEDITERRANEAN OMBUDSMEN (AOM)

Plenary Session 1:

Independence as a fundamental element of an effective Ombudsman Institution



الهيئة المستقلة تشارك في اجتماع جمعية مؤسسات ديوان المظالم المتوسطة

القيام بمهامها على أكمل وجه. كما دعت جمعية مؤسسات ديوان المظالم المتوسطة، المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى دعم وتعزيز هذه المؤسسات وفقاً لمبادئ باريس، ويشكل الإعلان خطوة حاسمة نحو تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتم تأسيس جمعية مؤسسات ديوان المظالم المتوسطة AOM عام 2008 في العاصمة المغربية الرباط وتضم 29 عضواً، ومهمتها تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية في منطقة حوض البحر المتوسط.

الإنسان مداخله حول الاستقلالية كعامل أساسي لفاعلية ديوان المظالم، وذلك من واقع عمل وتجربة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، مع التركيز على الدور الذي تقوم به الهيئة بصفتها ديوان للمظالم.

وفي نهاية المؤتمر تم تبني إعلان بريستينا والذي أكد على عالمية حقوق الإنسان والدور المركزي الذي تلعبه مؤسسات دواوين المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية هذه الحقوق، مطالباً البلدان بتوفير أسس قانونية قوية وموارد كافية لتتمكن من

شارك الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في أعمال الاجتماع الثاني عشر لجمعية مؤسسات ديوان المظالم المتوسطة AOM الذي جرى في عاصمة كوسوفا بريستينا، تحت عنوان (النزاهة والشفافية لدواوين المظالم - الصمود في ظل التحديات)، والذي بحث في التهديدات والتحديات التي تواجه دواوين المظالم، وأفضل الممارسات والاستجابات الفعالية لمواجهة التحديات.

وقدم الدكتور الدويك الذي يرأس لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق

عقد في أنقرة على مدار يومين الهيئة تشارك في أعمال المؤتمر الدولي الخاص بأمناء المظالم



شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في أعمال المؤتمر الدولي الخاص بأمناء المظالم الذي عقد تحت عنوان (مستقبل حقوق الإنسان خلال القرن الحادي والعشرين)، ومثل الأستاذ عصام عاروري المفوض العام للهيئة وقدم مداخلة بعنوان (الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة في مناطق النزاع دراسة حالة من فلسطين حول تأثير هدم المنازل ومصادر المعيشة)، مشدداً على جانب واحد من جوانب تأثير النزاع المستدام والمستمر من طرف دولة الاحتلال على الفلسطينيين، خاصة على النساء والأطفال، وهو تأثير الأوضاع الخاصة في القدس المحتلة، والمناطق المصنفة (ج) الخاضعة كلياً للاحتلال، على النساء والأطفال.

قرابة 35 ألف منشأة فلسطينية معظمها منازل سكنية، بعضها في إطار اخلاء مناطق حدودية وتجريفها بالكامل، وبعضها بحجة عدم الترخيص، ولا تمنح سلطات الاحتلال رخص بناء، وهي غير كافية في القدس المحتلة وشبه معدومة. فقد بلغ عدد المنازل والمنشآت التي هدمها الاحتلال في ال 12 عاما الماضية لأسباب عدم الترخيص 9980 منشأة ومنزلاً، منها 1616 منزلاً في القدس المحتلة وشرّد حوالي 15 ألفاً من منازلهم، من بينهم 2840 مقدسياً.

وبين العاروري الآثار الاجتماعية والنفسية للهدم على النساء والأطفال خاصة ذوي الإعاقة منهم، مبيناً أن الأطفال الذين تهدم منازلهم يمرون في ظروف أسوأ من خلال مجموعة من مؤشرات الصحة النفسية، ومنها الانطواء والأعراض الجسدية والاكتئاب

المدينة التي ولد فيها من تعاقب أجيال عبر آلاف السنين إذا خرق قانون الولاء للاحتلال، واستناداً لهذا القانون تم سحب اقامات حوالي 15 ألف مقدسي منذ عام 1967، وكان يمكن أن يصبح عدد هؤلاء خمسة أضعاف لو بقوا في المدينة وتزوجوا وأنجبوا.

وتطبيق قانون الجنسية الإسرائيلي المطبق بحق أهالي القدس من الفلسطينيين والذي يمنع جمع شمل العائلة إذا كان أحد الزوجين فلسطينياً مقيماً في باقي أنحاء الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فقد تم خلال الفترة ما بين 2015-2019 تسجيل 4378 طفلاً فقط من بين 11492 طلباً. أي أن 7114 طفلاً حرموا من التسجيل خلال أربع سنوات.

وسياسة هدم المنازل، فقد هدمت سلطات الاحتلال منذ عام 1967

واستعرض العاروري سياسات وتأثير وإجراءات الاحتلال منذ احتلال مدينة القدس، والهادفة إلى إرساء منظومة هندسة عرقية لتحديد سقف أعلى لنسبة الفلسطينيين من بين اجمالي سكان المدينة التي تم ضمها تحت مسمى توحيدها قسراً. ومنها سحب حق الإقامة والعيش من جميع المقدسيين، وفرض عليهم مكانة «مقيم مؤقت» عليهم أي لا يحمل أية جنسية، وتطبق معايير المتسللين الغرباء لدولة إسرائيل، ويفقد المقدسي حق الإقامة في

الهدم وبذل مزيد من الجهود المحلية والدولية لمنعها، وتوفير كل أشكال الدعم المادي والقانوني والنفسي والاجتماعي لضحايا هذه السياسة، وإبقاء الموضوع على أجندة أي مفاوضات او اتصالات دولية واعداد ملف خاص بها الى محكمة جرائم الحرب. كما يتوجب على المجتمع الفلسطيني توفير المزيد من الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والإنساني لضحايا التهجير القسري واعتبار ذلك أولوية في جهود المناصرة الدولية والتدخلات الإنسانية.

الطفل وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. والامتناع عن تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم. داعياً المجتمع الدولي لتحميل الاحتلال المسؤولية ومساءلته على هدم ومصادرة مواد الدعم الإنساني، وإنشاء وكالة متخصصة بتوفير الدعم لضحايا التهجير القسري، وإعلان موقف واضح ودعم الجهود الفلسطينية لتجريم التهجير القسري والنقل القسري للسكان كجريمة حرب، واتخاذ إجراءات تتجاوز الخدمات اللفظية. مشيراً إلى أهمية توثيق السلطة الوطنية الفلسطينية جرائم

والقلق وصعوبات التركيز، علاوة على تدهور تحصيل الأطفال التعليمي وتسربهم من المدارس، فضلاً عن التأثير النفسي على الوالدين، فيما تتحمل النساء أعباء الأسر المكسورة وأعباء الأزواج المحبطين والأطفال الذين لا يستوعبون ما يجري لهم.

وفي ختام مداخلته، قدم العاروري جملة من التوصيات، داعياً أصحاب الواجب إلى ضرورة إلزام واجبار إسرائيل- القوة القائمة بالاحتلال، بمعايير القانون الدولي الإنساني كقوة محتلة والقانون الدولي لحقوق الانسان، بما فيه اتفاقية حقوق



الهيئة المستقلة تشارك في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف

والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وشاركت الهيئة ممثلة بمديرها العام الدكتور عمار الدويك ونائب المدير العام لقطاع غزة الأستاذ

2023 في مدينة جنيف بسويسرا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تزامناً مع الاحتفال بالذكرى الثلاثين لمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والذكرى الخامسة

شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) الذي عقد في الفترة من 14-16 مارس/آذار



المتحدة، تأكيداً على مكانتها كمؤسسة وطنية فاعلة ومستقلة وملتزمة بمبادئ باريس النازمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من جانبه أوضح الأستاذ سرحان أهمية المشاركة في هذه الاجتماعات التي تعد فرصة قيمة للمؤسسات الوطنية من مختلف دول العالم لطرح قضايا وهموم حقوق الإنسان مع شركائهم من الأمم المتحدة وتبادل الخبرات الحقوقية والإطلاع على تجاربهم، مبيناً أهميتها لتعزيز التعاون الحقوقي على صعيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعلى هامش الاجتماعات، التقى وفد الهيئة بالسيد كليمان نيالتسوسي فول المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات واستعرض جرائم الاحتلال والافلات من العقاب في جرائمه بحق المتظاهرين السلميين،

الوطنية لحقوق الإنسان، وسعيهم للمضي قدماً وابتكار طرق إبداعية نحو تعزيز حقوق الإنسان.

وفي مداخلته استعرض الدكتور الدويك بصفته رئيس لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي يتمتع بعضوية اللجنة ممثلاً عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ، دور اللجنة وإجراءاتها للاعتماد وما تمخض عن اجتماعاتها خلال دورتي العام 2022.

وتضمنت الاجتماعات منح شهادات الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تسلم الدكتور الدويك شهادة اعتماد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتصنيف (أ)، التي حصلت عليها في العام 2021 للمرة الرابعة على التوالي، من قبل لجنة الاعتماد الفرعية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم

جميل سرحان في الاجتماعات التي عقدها منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والتي تضمنت العديد من المداخلات والنقاشات حول الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في ظل أوضاع معقدة وأزمات متعددة يشهدها العالم تتطلب استجابات لجملة من التحديات لتعزيز النهج الحقوقي والحريات الأساسية واحترام سيادة القانون وقيم العدالة والمساواة.

كما استعرض المؤتمر السنوي لهذا العام الوضع الحالي لحقوق الإنسان، وأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأولوياتها واحتياجاتها لتنفيذ ولاياتها وفقاً لمبادئ باريس في ظل الوضع الراهن، كما تم خلاله التعرف إلى خبرات ومساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبيان الدور المهم الذي يؤديه التحالف لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وجدد المشاركون التزامهم بالمسؤوليات الكاملة للمؤسسات



وطالب وفد الهيئة خلال تلك اللقاءات بضرورة باستعراض قاعدة بيانات الأمم المتحدة للأعمال التجارية المنخرطة في أنشطة متعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية لضمان الشفافية والمساءلة لتلك الشركات التي تعمل وتتوسع في المستوطنات غير القانونية في انتهاك واضح لمعايير القانون الدولي، في ظل حالة الإفلات من العقاب السائدة لانتهاكات إسرائيل المستمرة، داعين إلى ضرورة الاستمرار في متابعة جل الانتهاكات عن كثب ودعم حقوق الفلسطينيين وحمايتهم.

الغربية والقدس والتهجير القسري للعائلات الفلسطينية، واستمرار الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة لما يزيد عن 16 عاماً وتداعياته الخطيرة المتمثلة بارتفاع مستويات الفقر والبطالة وإعاقة الوصول إلى الحقوق الأساسية. كما تم الالتقاء بمندوب دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير إبراهيم خريشة، وتم استعراض جهود بعثة فلسطين في متابعة قرارات مجلس حقوق الإنسان.

والاعتقالات على خلفية الاحتجاجات والتظاهرات، وتعرض المعتقلين على تلك الخلفية للتعذيب وسوء المعاملة. كما تم التطرق إلى تضييق الاحتلال على مؤسسات المجتمع المدني، وقرار اعتبار ٧ مؤسسات بأنها إرهابية، وأكد المقرر الدولي الخاص على أهمية الحصول على معلومات موثقة بشأن الانتهاكات التي تتم في الاحتجاجات السلمية، معرباً عن سعيه لاستخدام الآليات الدولية بهذا الخصوص، إضافة إلى متابعة توصيات لجنة تقصي الحقائق في جرائم مسيرات العودة.



كما التقى الوفد في جنيف، عدداً من سفراء الدول والوفود المشاركة، واجتمع بالسيدة ندى الناشف نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، وناقشوا حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وإجراءات قوات الاحتلال بحق موظفي مكتب الأمم المتحدة ومنعهم من دخول الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أبرز الانتهاكات التي تتعلق بالتوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة

نظمته اليونسكو في بيروت

الهيئة تشارك في مؤتمر اليوم العالمي لحرية الصحافة 2023



وبين أن الحصار الرقمي والسيطرة على فضاء الإنترنت من قبل دولة الاحتلال تشمل ثلاث مستويات، التحكم المطلق في البنية التحتية المادية وغير المادية للإنترنت والفضاء الرقمي في المنطقة بشكل عام، وعليه فإن التفاعلات الرقمية والحريات التي تنجم عنها تكون تحت السيطرة الإسرائيلية، فلا يدخل أي نوع أو صنف من الأجهزة الإلكترونية لأي استخدام كان، للتعليم الصحة المال التواصل وغيرها دون موافقة إسرائيل التي تتحكم بالحدود، كما تتحكم بترددات الاتصالات والإنترنت بشكل مطلق وتقدم نسباً مضبوطة من الترددات وفقاً لألوياتها وسياساتها. الجيل الثالث في الضفة منذ 2018. قطاع غزة لا زال يعمل وفق ترددات الجيل الثاني، لعدم سماحها بذلك. والاتفاقيات مع المنصات الرقمية من خلالها يتم إزالة المحتوى الرقمي المؤيد

عن المؤسسات إعلامية وحقوقية ومنظمات أهلية في لبنان، العراق، اليمن، تونس، مصر وفلسطين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي للصحفيين.

ومثل الهيئة مجيد صالحة مسؤول الاتصال والتواصل من خلال ورقة بعنوان (انتهاك الحريات الإعلامية ودور المؤسسات (الهيئة المستقلة) في حماية الحريات والحد من الانتهاكات)، قدم فيها بالإضافة إلى البرامج التي تنفذها الهيئة وماهية عملها، عرضاً حول الانتهاكات المباشرة التي تتعرض لها الحالة الصحفية على يد قوات الاحتلال والمستوطنين وبتحريض من المستوى السياسي، مذكراً بمرور سنة على استشهاد الصحفيين شيرين أبو عاقلة وغفران وراسنة، مستعرضاً بلغة الأرقام حجم الانتهاكات وطبيعتها على مدار العام 2022، الشهور الأربع من العام 2023.

شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في فعاليات مؤتمر اليوم العالمي لحرية الصحافة 2023، الذي نظمه مكتب اليونسكو الإقليمي في العاصمة اللبنانية بيروت بالتعاون مع وزارة الإعلام اللبنانية وبدعم من مركز الخليج لحقوق الإنسان، وعقد المؤتمر تحت شعار (بناء مستقبل قوامه الحقوق وحرية التعبير محرك حقوق الإنسان)، مما يدل على تمكين حرية التعبير من التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى وحمايتها، فيما تصادف الذكرى الثلاثين لهذا العام مع والذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تحدث في المؤتمر وزير الإعلام اللبناني زياد مكاري بحضور المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتسكا، وكوستانزا فارينا مديرة مكتب اليونسكو الإقليمي في لبنان والعالم العربي، وممثلين

والداعم للحقوق الفلسطينية. ووحدات الرصد كوحدة سايبير والذباب الإلكتروني للتخريب وتقييد المحتوى الرقمي يبلغون عن صفحات مؤيدة للحقوق الفلسطينية، الزلاء في دويتشة فيلة. الأمر الذي يتقوض بشكل كبير أي جهود فلسطينية حقوقية وسياسية لتعزيز حرية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي وحماية الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وتأمين الحق في التجمع والتنظيم عبر الإنترنت أو حماية المستخدمين من خطاب العنصرية والكراهية.

أما على المستوى الداخلي فقد بين صوالحة أن الهيئة تتلقى وتتابع وتعالج الشكاوى، المتعلقة بحرية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. المضايقة على خلفية حرية الرأي والتعبير. حرية

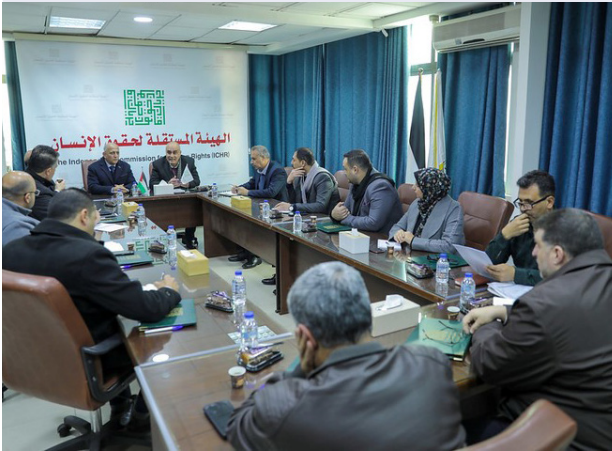
الصحافة والإعلام. منع المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم، وهي أنماط الانتهاكات المنضوية تحت (حرية الرأي والتعبير)، من واقع عمليات الرصد والمتابعة والشكاوى المقدمة للهيئة.

وبين دور الهيئة في مجال مراجعة القوانين والتشريعات بما يتواءم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي صادق عليها وانضمت لها دولة فلسطين، (القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 16 للعام 2017). وتنفيذ برنامج صحفي الحقوق لطلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية للسنة الثانية على التوالي، ضافة إلى التعاون مع نقابة الصحفيين في موضوع ديمقراطية النقابة وإجراء الانتخابات.

وشارك من فلسطين مسؤولة وحدة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية الأستاذة هيثم عرار، والأستاذة هلا طنوس مسؤولة قسم الاتصال والتواصل في مكتب اليونسكو برام الله.

النائبة حليمة القعقور، الوزيرة السابقة مي شدياق، المدير العام لوزارة الاعلام الدكتور حسان فلحة، مدير الدراسات والمنشورات اللبنانية خضر ماجد، وعلى مدار يومين جمع المؤتمر وزراء لبنانيين سابقين ونواد وإعلاميين وأكاديميين ونشطاء حقوقيين من المنطقة العربية إلى جانب طلاب إعلام من الجامعات اللبنانية والعربية، تم تسليط الضوء فيها على الصلة بين حرية الصحافة وحرية التعبير وحقوق الإنسان، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الهيئة المستقلة تبحث سبل تعزيز التعاون المشترك مع بلدية غزة



ناقشت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مع بلدية غزة سبل التعاون المشترك فيما يحقق خدمات أفضل للمواطنين بما يتواءم مع حقوق الإنسان.

وجرى التأكيد على أهمية استمرار الجهد المتواصل للبلدية في ظل صعوبة الواقع في قطاع غزة الخاضع على الدوام إلى ظروف استثنائية طارئة تفرض استعداداً دائماً واستجابة سريعة من طواقم البلدية، معرباً عن استمرار العمل المشترك وصولاً لجعل المواطن شريك في العمل والبناء والتطور الخدماتي في المجتمع.

جاء ذلك خلال لقاء نائب المفوض العام للهيئة الأستاذ أمد الشوا ونائب المدير العام الأستاذ جميل سرحان الدكتور يحيى السراج رئيس بلدية غزة.

واستعرض الدكتور السراج عدداً من المشاريع القائمة التي تعمل البلدية على تنفيذها، والتي تقوم على إشراك الجمهور من خلال ممثلي الأحياء لتحقيق أقصى استفادة ممكنة تعود على المواطنين.

وتم الاتفاق على ضرورة عقد لقاء لاحق يضم دوائر فنية من الهيئة والبلدية لترتيب ورشات تدريبية تتعلق بتطوير كفاءات وقدرات العاملين في البلدية وتأهيلهم للتعامل مع الجمهور وفق النهج الحقوقي، إضافة إلى آليات تلقي الشكاوى ومتابعتها وتحويلها لجهة الاختصاص، والعمل على تطوير دليل الشكاوى وتفعيله بما يتماشى مع منظومة حقوق الإنسان.

استضافة السفراء العرب المعتمدين لدى دولة فلسطين



استضافت الهيئة في مقرها برام الله السفراء العرب المعتمدين لدى دولة فلسطين، لوضعهم في صورة آخر التطورات الميدانية، خاصة مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في القدس وتداعيات الاجتياحات المتكررة والضغط المالي على السلطة الوطنية.

وحضر اللقاء سفراء كل من، المملكة الأردنية الهاشمية السيد عصام البدور، والسيد إيهاب



سليمان سفير جمهورية مصر العربية، والسيد سالم بن حبيب العميري سفير سلطنة عمان، السيد حبيب بن فرح سفير الجمهورية التونسية، ونائب سفير المملكة المغربية.

وشارك في اللقاء الأستاذ عصام العاروري مفوض عام الهيئة والدكتور عمار الدويك مديرها العام، والدكتور ممدوح العكر والأستاذة ديانا بطو عضو مجلس مفوضي الهيئة، وعدد من موظفي الهيئة.

وثنى المشاركون أهمية الدعم الدبلوماسي العربي لفلسطين، الذي يأتي في ظل تحسن العلاقات العربية العربية على أكثر من صعيد، واتفق على عقد لقاءات دورية لتبادل الرأي والمشورة.

وتم تقديم نبذة تعريفية عن طبيعة عمل الهيئة والأدوار التي تقوم بها والمهام المنوطة بها بصفتها المؤسسة الدستورية التي تعنى بتعزيز وصيانة حقوق الإنسان الفلسطيني.

وفود تمثل الاتحاد الأوروبي تزور الهيئة

المستوى الداخلي، كما تم وضع الوفد في صورة آخر التطورات الميدانية، خاصة مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس وتداييات الاجتياحات المتكررة لمختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وأثر الحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية وتدايياته السلبية على ايفاء السلطة بالتزاماتها تجاه الموظفين الحكوميين والمواطنين خاصة في مجالات التعليم، الصحة والأمن.

لقاء الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مع وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة الممثل الخاص لحقوق الإنسان في الاتحاد السيد ايامون جلموى، تم اطلاع الوفد على إجراءات الاحتلال وانتهاكاته الممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، كون الاحتلال هو المنتهك الأول لحقوق الإنسان، وتداييات العدوان الاحتلالي الأخير على قطاع غزة واستمرار حصاره، علاوة على مناقشة حالة حقوق الإنسان على



وتعزيز الحرية في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الحماية للنساء والأطفال بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وشارك في اللقاء عضو مجلس مفوضي الهيئة أمل الكحلوت والمحامي جميل سرحان مدير الهيئة في قطاع غزة ومنسق التوعية بهجت الحلو.

وفي ذات السياق الهيئة تقدر لقاءً في مكتبها بمدينة غزة مع وفد يمثل الاتحاد الأوروبي، ضم السيدتين انجريد بوهلين، تيا نيلسون والسيد أيمن فتية، تم الحديث حول دار النقاش حول متغيرات حقوق الإنسان في قطاع غزة وسبل التعاون المشترك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأهمية التعاون لصالح قضايا الحق في الحياة،

إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إحدى أهم أولويات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين

للأشخاص ذوي الإعاقة، كإجراء الدراسات وإصدار التقارير المتخصصة، ومتابعة الشكاوى والتظلمات، التوعية وبناء القدرات، وتبني قضايا وحقوق وموضوعات معينة، وتقديم الاستشارات، وتنظيم حلقات المساءلة والفعاليات الجماهيرية الهادفة إلى التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تولي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في فلسطين أهمية كبيرة بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار تركيزها على قضايا وحقوق الفئات المهمشة، سواء أكان ذلك في شمول هذه الفئة بتدخلاتها الموجهة لضمان توافر وصيانة حقوق الإنسان بشكل عام، أو في إطار تدخلات ونشاطات خصصت

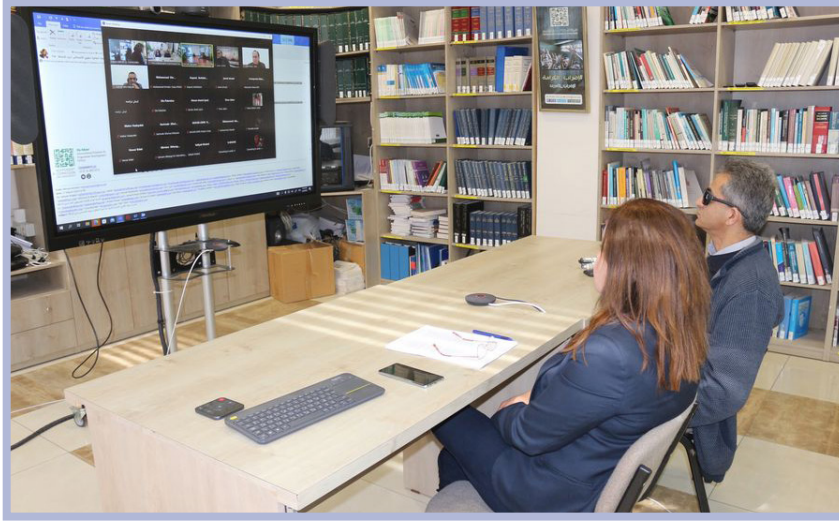
بعد انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تحفظات في نيسان (إبريل) من العام 2014. انطلاقاً من دورها كهيئة وطنية تحمل تصنيف «A status»، فإن الهيئة تضطلع بمسؤولية تقديم تقارير الظل للجان الأمم المتحدة المنشأة بموجب الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين، عن تنفيذ الدولة أحكام هذه الاتفاقيات. مبينة أن الهيئة تتلقى سنوياً عشرات الشكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بمختلف الحقوق. بدورها تتابع الهيئة هذه الشكاوى مع مقدمي الخدمات والجهات المنتهكة. ومنذ العام 2017 وحتى نهاية العام 2022 تلقت الهيئة (856) شكوى من الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، متعلقة بـ (13) حقاً من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية.

ذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في العام 2019، كما لم تتم إحالته للدراسة إلى لجنة مواءمة التشريعات المشكلة بقرار من مجلس الوزراء.

وأكد التقرير على ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بضمان احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنفاذها وحمايتها توفير بيئة تشريعية تعترف بحقوق هذه الفئة وتقرّ بها ولا تنكرها، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات والمعوقات المجتمعية والثقافية والمادية كافة التي تحول دون حصول المنضوين ضمنها على حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية متضمنة عنصري الإلزام والمساءلة عن التقصير والانتهاكات.

من جهتها استعرضت زهران جهود الهيئة ودورها في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة

وفي هذا السياق استعرضت الهيئة أمام اللجنة التعاقدية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة، تقريرها الموازي عن التقرير الأولي لدولة فلسطين بشأن تنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واستعرض التقرير الأستاذ زياد عمرو عضو مجلس مفوضي الهيئة والأستاذة خديجة زهران مديرة دائرة السياسات في والتشريعات الوطنية في الهيئة. وتناول عمرو المادة 26 من الاتفاقية المتعلقة بالتأهيل، والمواد الأخرى المتعلقة بالمواءمة والتوعية. وفيما يتعلق بالمادة 4 من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الإدارية والتشريعية التي يجب أن تقوم بها الدولة لإعمال الحقوق الواردة في الاتفاقية، أوضح التقرير أنه لم يتم استكمال نقاش مشروع القرار بقانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي بدأ نقاشه مع العديد من ممثلي



وركز التقرير على عدة موضوعات أبرزها، دور الاحتلال الإسرائيلي في ارتفاع نسبة الإعاقة في فلسطين نتيجة اعتداءاته وعدوانه المستمر على مكونات الشعب الفلسطيني كافة، وتأثير الانقسام على عدم انفاذ الاتفاقية في قطاع غزة، وإشكالية التشريعات القديمة المطبقة في فلسطين وعدم توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبين التقرير العديد من الفجوات الحقوقية في مفهوم الإعاقة الوارد في القوانين مع معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية، نتيجة استناده إلى النهج الطبي الذي يركز أساساً على الوقاية من العاهات والمعالجة الصحية أو الرعاية، الأمر الذي لا يتماشى مع الاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحقوق الإنسان.

وتضمن التقرير جملة توصيات للجنة المعنية لبحث دولة فلسطين

النصوص التمييزية كافة في قوانين الأسرة وقوانين العقوبات وقوانين العمل، وقانون الخدمة المدنية، وقرار بقانون رقم (40) بشأن تعديل قانون السلطة القضائية، وتخصيص الموازنات الكافية للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى الحقوق. وضرورة إجراء تحديث إحصائي خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى فلسطين.

على تبنيها من أجل ضمان احترام وحماية وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كضرورة القيام بإجراءات تشريعية لتصحيح مفهوم الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل جميع التشريعات الوطنية ذات الصلة بحيث تحظر التمييز على أساس الإعاقة وتعاقب عليه، بما فيها استكمال نقاش مشروع قرار بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإلغاء

شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات المصرفية

وفي ذات السياق نظمت الهيئة المستقلة جلسة خاصة حول شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات



المصرفية، فقد أوصى مسؤولون وخبراء وحقوقيون وأصحاب اختصاص بضرورة العمل على إعداد دليل إرشادات يستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من شمولية الخدمات المصرفية المقدمة في فلسطين، ومواصلة تأهيل موظفي المؤسسات المصرفية للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواءمة مرافق البنوك لتلبية متطلبات شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات المصرفية، مأسسة متابعة التزام المؤسسات المصرفية بلائحة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد.

أخبار الهيئة



جاء ذلك في ختام جلسة نقاش تنظمها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بعنوان (شمولية الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات المصرفية، ذوي الإعاقة البصرية نموذجاً)، بحث المشاركون فيها مدى التزام البنوك العاملة في فلسطين بتعليمات سلطة النقد في هذا المجال.

وتحدث في جلسة النقاش الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة الذي أكد على ضرورة استمرار التعاون ما بين أصحاب العلاقة سلطة النقد وجمعية البنوك والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات المصرفية في فلسطين بشكل ميسر وسهل وبما يستجيب لتعليمات سلطة النقد المستندة أساساً للقوانين الوطنية ذات العلاقة.

من جانبه استعرض الأستاذ زياد عمرو عضو مجلس مفوضي الهيئة المعوقات التي تقف أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في موضوع شمولية الخدمات المصرفية، بما فيها تطوير مهارات العاملين في القطاع المصرفي، تطوير الإجراءات واللوائح المعمول بها حالياً، والتغلب على المعوقات المادية التي لها علاقة بمواءمة الأماكن والخدمات الورقية والإلكترونية في هذا المجال.

الأستاذة سجي يوسف من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تحدثت عن مشروع قانون حقوق المعوقين الذي يتم التحضير للقاء خاص لمناقشته والذي يمكن أن يتضمن

أسوة بجميع فئات المجتمع. وتحدث السيد مجدي مرعي أمين عام الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، عن المعوقات الفيزيائية التي تعرقل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية، داعياً إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص منها. كما تحدث السيد علي عسكرة ممثلاً عن وزارة التنمية الاجتماعية عن أهمية مواءمة وشمولية الخدمات المصرفية بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والجهود التي تبذلها الوزارة في سبيل ذلك، مؤكداً على أهمية وضرورة التعاون ما بين جميع الأطراف من ذوي المصلحة والعلاقة.

وشارك في الجلسة التي ركزت على ضرورة شمولية السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في فلسطين على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يستجيب لما وقعت عليه والتزمت به دولة فلسطين من صكوك دولية ذات علاقة وأيضاً بما يستجيب للقانون الأساسي والقوانين الوطنية ذات العلاقة. ممثلين عن مؤسسات وطنية حكومية وأهلية تعنى بقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كل ما يتعلق بالمعاملات المصرفية الملائمة واللائقة للأشخاص ذوي الإعاقة. فيما بينت الأستاذة صفية خالد رئيس جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة أهمية مؤسسة الرقابة والمتابعة للتحقق من التزام المؤسسات المصرفية بلائحة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد.

الأستاذ نضال ملحم ممثل سلطة النقد تحدث عن الجهود التي تبذلها سلطة النقد في شمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمة بما يحافظ على كرامتهم وحقوقهم في الوصول إلى خدمات مصرفية ذات جودة بغض النظر عن طبيعة الإعاقة مشيراً إلى التعليمات الصادرة عن سلطة النقد عام 2017 بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جهته أعرب السيد بشار ياسين مدير جمعية البنوك في فلسطين استمرار تعاون الجمعية مع جميع الجهات ذات العلاقة، من أجل تطوير الخدمات المصرفية بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل الوصول للخدمات المصرفية



خدمات الهيئات المحلية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

وأوضح أن (بطاقة المعاق) وفقاً لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم «4» لعام 1999 هي البطاقة التي تحدد رزمة الخدمات التي يحق للشخص ذوي الإعاقة الحصول عليها ضمن برنامج منظم، وتأهيل مجموعة الخدمات والأنشطة والمعينات الاجتماعية والنفسية والطبية والتربوية والتعليمية والمهنية التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حياتهم باستقلالية وكرامة.

من جانبها أشارت المهندسة منى سكيك مدير عام التخطيط والتطوير في وزارة الحكم المحلي إلى أهم الجهود والخدمات التي قدمتها الوزارة من اشتراطات مواءمة المرافق العامة، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط التنموي والاستراتيجي للبلديات وتوفير مرافق عامة، وتطرق إلى بعض الخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي توفرها البلديات بشأن الخصومات على فواتير الخدمات مياه وصرف صحي، وترخيص بناء وتوفير مواقف مركبات خاصة.

التعرف على طبيعة الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودراسة مدى إمكانية تطوير تلك الخدمات والتسهيلات الأمر الذي من شأنه تعزيز إعمال الحقوق الواردة في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم «4» لعام 1999.

من جانبه استعرض د. باسل عابد مدير دائرة بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة الإجراءات العملية التي اتخذتها الدائرة مؤخراً بالتنسيق مع وزارة الصحة المتعلقة بإعداد قاعدة بيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشكيل لجنة طبية لتحديد نسب الإعاقة وتصنيف الإعاقات المختلفة، وإشراك 21 دائرة حكومية في التخطيط لإطلاق حزمة خدمات وتسهيلات يستفيد منها كل شخص حامل للبطاقة. مبيناً أن مشاركتهم في هذا اللقاء تأتي استكمالاً للمشاورة مع الوزارات ذات الاختصاص والمؤسسات الحقوقية والبلديات في قطاع غزة من أجل الوصول إلى تفعيل الكامل لبطاقة المعاق الفلسطيني.

أوصى مختصون وحقوقيون بضرورة استكمال الإجراءات والمشاورات بعقد اجتماعات لاحقة مع البلديات والدوائر المختلفة من أجل مصادقة لجنة العمل الحكومي على سلة الخدمات كي تشكل سياسة عامة ملزمة التطبيق يتم تعميمها على الجهات الحكومية ذات الاختصاص، ودعوا إلى إطلاق حملات التوعية والتثقيف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعة وتقييم التجربة بعد إطلاق بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تحقق فعاليتها.

جاء ذلك خلال لقاء خاص نظمته الهيئة بالشراكة مع دائرة بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة، لمناقشة الخدمات والتسهيلات المقدمة من الهيئات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، بمشاركة وزارة الحكم المحلي وممثلين عن البلديات والمؤسسات الحقوقية والفاعلة في قطاع الإعاقة.

أدار اللقاء الباحث في الهيئة المستقلة محمد سرور، موضحاً أنه يأتي في إطار



حق الأشخاص ذوي الإعاقة في شغل الوظيفة العامة

ذوي الإعاقة البصرية مستمر، وهو على رأس أولويات الهيئة، خاصة مع استمرار غياب السياسات والبرامج التي من شأنها تفعيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول لحقهم في العمل أو تقلد الوظائف العامة.

وجدد المشاركون التأكيد على ضرورة تمكين ذوي الإعاقة من تقلد الوظيفة العمومية بالنسبة القانونية المحددة وهي 5% من إجمالي العاملين، واستمرار حملة التأثير على المسؤولين لضمان حقوق ذوي الإعاقة، والتأكيد على التزام الوزارات بالعمل على تنفيذ كل ما ورد في الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة التي وقعت عليها دولة فلسطين في عام 2014.

استمراراً لجهودها في مناصرة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في شغل الوظيفة العامة، نفذت الهيئة المستقلة ورشة عمل أدارها المحامي حازم هنية منسق دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات في الهيئة، وتحدث فيها الأستاذ نادر بشير رئيس رابطة الخريجين ذوي الإعاقة البصرية، والأستاذ حسن الزعلان رئيس الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ود. حسين أبو منصور الخبير في شؤون التأهيل والإعاقة، بحضور ممثلين عن عدد من الوزارات ذات العلاقة، وقطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني.

تم خلالها التأكيد على أن العمل على ملف تشغيل الأشخاص

ومن ناحيته، أكد المحامي جميل سرحان ضرورة وضع سياسات تنظيمية للعمل والبدء في تحديث وتصنيف بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، وضرورة إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل لجنة متابعة العمل الحكومي والبلديات في قطاع غزة، وذلك من خلال الالتزام بنسب التشغيل المذكورة بالقانون وهي 5% وتفعيل كامل الخدمات الموضحة في بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة.

فيما تطرق ممثلو المؤسسات المشاركة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى ضرورة وضع سياسات واجبة التطبيق فيما يتعلق بالمواءمة، والعمل على توفير بيئة ثقافية حاضنة للأشخاص ذوي الإعاقة وفق النهج الشمولي التنموي بدءاً بضرورة تصويب المصطلحات والمسميات الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة وانتهاءً بتمكينهم من حقوقهم كافة.



مداخلات الهيئة في مجلس حقوق الإنسان

تقدم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" مداخلتها المكتوبة والشفوية أمام مجلس حقوق الإنسان في دوراته السنوية الثلاثة. تركز الهيئة في مداخلتها على حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين، وتسلط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال وحكومته. منذ بداية هذا العام، قدمت الهيئة ومن خلال مفوضها العام الأستاذ عصام عاروري مداخلتين مكتوبتين ومداخلتين مصورتين، تناولت فيهما إجراءات الاحتلال التعسفية والقمعية التي يمارسها بشكل يومي وتؤثر بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المداخلة حول سياسات الحكومة الإسرائيلية التعسفية والتأثيرات السلبية التي تترتب على حياة الفلسطينيين. وقد أبرزت في مداخلتها الآثار الكارثية

مداخلتها المكتوبة تحت البند السابع في جدول أعمال المجلس والمعنون "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى". تمحورت

خلال الدورة الـ 52، والتي تُعد الدورة الأولى لهذا العام في إطار أعمال مجلس حقوق الإنسان، والتي تُعقد عادة خلال شهري شباط/آذار، قُدمت الهيئة

أخبار الهيئة

الاحتجاز والاعتقال التعسفي للفلسطينيين، وذلك ضمن نقاش البند السابع في جدول أعمال المجلس.

وتنوي الهيئة المشاركة في الدورة الثالثة والأخيرة للعام الحالي لمجلس حقوق الإنسان (الدورة 54)، حيث ستقدم مداخلتان، إحداها مكتوبة والأخرى مصورة. ستركز هذه المداخلات على استباحة قوات الاحتلال للدم الفلسطيني، حيث يتم قتل الفلسطينيين بشكل يومي منذ بداية العام الحالي.

ومجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن حقوق الإنسان. ويتألف من 47 دولة عضوًا تجتمع كل سنة ما لا يقل عن ثلاث دورات في جنيف بسويسرا. يقوم دوره على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، وتقديم توصيات تتناول انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية.

لحرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام، واستهداف النشطاء والصحفيين ومدافعي حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي نفس الدورة، تم عقد حوار تفاعلي حول تقرير الخبيرة فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وذلك في يوم 11 يوليو 2023. كان التقرير يتناول موضوعات لاعتقال التعسفي والمعاملة السيئة المتعمدة تجاه الفلسطينيين وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. خلال هذا الحوار، قامت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمداخلة مصورة أكدت فيها على ضرورة إنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين المعتقلين ظلماً، وناشدت المجلس بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم وإنقاذ حياتهم، والسماح بدفن جثامين الأسرى الـ 12 المعتقلين. وقد شاركت الهيئة أيضاً بمداخلة مكتوبة تناولت نفس الموضوع أي مسألة

لإغلاق المدن الفلسطينية، وخاصة مدينة جنين ومخيم جنين، بالإضافة إلى مدن نابلس وأريحا، وأشارت أيضاً إلى تنفيذ عمليات حربية داخل هذه المدن وعمليات القتل خارج نطاق القانون. كما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مداخلتها إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه القتل العنصري المنهجي الذي يستهدف الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، وحثت على اتخاذ إجراءات جادة وفورية لوقف هذه الممارسات، وضمان توفير الحماية الدولية للفلسطينيين.

في دورة المجلس الـ 53 التي شملت حواراً تفاعلياً حول تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل لعام 2023، تناول التقرير الهجمات والقيود والمضايقات التي تتعرض لها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على يد الجهات المسؤولة. شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في هذا الحوار من خلال مداخلة مصورة، حيث ركزت على انتهاكات إسرائيل

تواصل عقد اللقاءات وورش العمل

الرسمية، الأهلية والقطاع الخاص، وأكاديميين، وفي
وحسب طبيعة المواضيع يتم التعاون مع الجهات
ذات العلاقة، ما بين دوائر الهيئة المختلفة دائرة
الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية، دائرة
التوعية والتدريب ودائرة التحقيقات والشكاوى،
والمكاتب المناطقية.

تواصل الهيئة عقد اللقاءات وورش العمل لمناقشة
مختلف القضايا الحقوقية والقانونية والتي تهتم
جميع فئات المجتمع، وذلك في مختلف محافظات
الوطن، يتم خلال هذه اللقاءات دعوة الجهات ذات
العلاقة ومسؤولين وخبراء في مواضيع النقاش
والقضايا المطروحة، من مختلف القطاعات



تعزيز دور المكتبات

فقد نظمت الهيئة لقاءً حول
(تفعيل وتعزيز دور المكتبات في
مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان)،
أجمع خلاله مختصون على ضرورة
إيجاد جسم قوي وموحد لتنظيم
عمل المكتبات ودعم العاملين
فيها، وإعادة تفعيل دور جمعية
المكتبات، وتبادل الخبرات ومواكبة
التطور التكنولوجي لتسهيل
الوصول للمعلومات، بما يضمن
تطوير هذه المهنة نادرة التخصص.

وشارك في اللقاء ممثلين وممثلات
عن المكتبات الحكومية والمكتبة
الوطنية، جمعية المكتبات، وعدد
من مدراء المكتبات الحقوقية
والعامة والجامعية من مختلف
المحافظات الشمالية. وجرى
التأكيد على دور الهيئة المستقلة
في دعم النشاطات ذات العلاقة بهذا
المجال والتواصل مع المؤسسات

الاهتمام بالمكتبات المدرسية،
والتطور التكنولوجي الحاصل في
هذا المجال، والنقلة النوعية نحو
المكتبة الرقمية، علاوة على دور
المكتبة الوطنية كحاضن وداعم
للكتاب والمؤلفات، ودور جمعية
المكتبات في عملها وجهودها تجاه
المكتبات والمكتبيين. وتم تشكيل
لجنة لمتابعة العمل على تنفيذ
المقترحات التي تمت مناقشتها.

ذات العلاقة للقيام بدورها تجاه
قطاع المكتبات ودعم المكتبيين.

ناقش المشاركون في اللقاء الذي
جاء استكمالاً للقاءات سابقة
نظمتها الهيئة للوقوف على
التحديات والعقبات التي تؤثر في
عمل المكتبات ودورها، التحديات
المالية وقلة الاهتمام برصد
الموازنات الكافية لتطوير المكتبات،
وغياب تخصص المكتبات العامة
بدرجة بكالوريوس، وضعف

أخبار الهيئة

الهيئة المستقلة ونقابة العاملين بالبتروكيماويات تناقشان آليات تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة



بالشراكة مع النقابة العامة للعاملين بالبتروكيماويات والغاز نظمت الهيئة ورشة عمل حول آليات تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة، بما يتناسب مع المعايير والمحددات القانونية الخاصة بالحق في العمل.

وقدم المشاركون وهم ممثلون عن نقابات عمالية ومؤسسات مجتمعية وحقوقية مقترحات من شأن تطبيقها الحد من الأضرار المترتبة على عدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور، ومنها، دعم المنتجات الوطنية، وتقديم تسهيلات ضريبية وجمركية، وتطوير منظومة التفتيش لدى وزارة العمل وزيادة فاعليتها.

وخلصت الورشة إلى ضرورة التزام لجنة سياسات الأجور التابعة لوزارة العمل بالتقيد بالحد الأدنى الوطني للأجور المقرر من مجلس الوزراء في العام 2022، بما ينسجم مع الاتفاقيات الموقعة مع منظمة العمل الدولية، والعمل على استحداث آليات لتفعيله وتطويره بما يضمن تطبيقه، وخاصة على الشركات الكبرى والعامة، مطالبين لجنة العمل الحكومي في قطاع غزة بالالتزام بالحد الأدنى للأجور عندما تحمل صفة صاحب العمل خاصة في العقود التي تبرمها مع الشركات والمؤسسات ذات الطبيعة الخدمية.

وأوضح المحامي حازم هنية منسق دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة، أن

الضفة الغربية، و89% في قطاع غزة. وممثلاً عن وزارة العمل في قطاع غزة، شارك الدكتور شادي حلس مدير وحدة علاقات العمل في الوزارة، معرباً على واقع العمل في قطاع غزة، ومستعرضاً إحصائيات حول نسبة البطالة في قطاع غزة والتي بلغت 46%، وأن نسبة كبيرة من العمال يعملون على بند العقود التشغيلية المؤقتة، مشيراً إلى أن 86% من المنشآت في سوق العمل المحلية متناهية الصغر ولا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور الواردة في القانون، وبالتالي

الورشة تسلط الضوء على واقع العاملين في قطاع غزة، والذي لم يتغير فيما يخص تطبيق الحد الأدنى للأجور الوطني، على الرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء في العام 2021، بزيادة الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 1880 شيكلاً، بدلا من 1450 شيكلاً، مُشيراً إلى أن نسبة تطبيق القانون في قطاع غزة ضئيلة جداً، وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور 19% في

الموحد الساعي لتعزيز الحقوق، وفي مقدمتها الحق في العمل المكفول بالتشريعات الوطنية والدولية. مؤكداً على ضرورة وضع حلول وسياسات تتناسب مع قطاع العاملين، دون استحداث أنظمة جديدة من شأنها تعميق أثر الانقسام السياسي. داعياً إلى عقد اجتماع موسع بحضور أطراف الإنتاج في غزة، لتدارس أوضاع العمل والخروج بحلول إبداعية لتطبيق الحد الأدنى للأجور، مشيراً إلى إمكانية تطبيقه تدريجياً.

أحمد رئيس النقابة العامة للعاملين بالبتروكيماويات والغاز في غزة، أن هناك انتهاكات عديدة يتعرض لها العاملون في قطاع العمال وأبرزها عدم تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، الأمر الذي استدعى تنظيم حملة ضغط يتم تنفيذها للوصول إلى تطبيق فعلي للحد الأدنى من الأجور، وسيتم الاستمرار بها لتستهدف مؤسسات رسمية ومجتمعية للضغط على أصحاب القرار لضمان حق العاملين في حياة كريمة في إطار العمل النقابي

لا يمكن تطبيق الحد الأدنى للأجور، مؤكداً على مساعيهم لإيجاد بدائل تتناسب مع أطراف الإنتاج. كما أشار إلى دور الوزارة في متابعة تطبيق آليات الحد الأدنى للأجور من خلال تشكيل لجنة متابعة لإعادة دراسة الحد الأدنى للأجور، لافتاً إلى المتغيرات والأزمات الإقليمية والدولية التي تنعكس على عجلة الاقتصاد المحلي، وتلقي بظلالها على أطراف عملية الإنتاج.

من جانبه بين الأستاذ أسامة الحاج

الهيئة المستقلة تناقش مدى قانونية الحصول على تصريح مسبق لعقد نشاطات الجمعيات الأهلية في قطاع غزة

يشكل قيداً على حرية العمل الأهلي والمؤسسي، ويخالف المعايير والإجراءات القانونية المكفولة.

وأضاف أن تلك الإجراءات تخالف حرية ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي المكفولة بالمادة (5/2/26) من القانون الأساسي الفلسطيني، والمادة (1) من قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية،

وإعلان الموقف القانوني الرافض لتلك الإجراءات.

استعرض المحامي حازم هنية منسق دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات في الهيئة، ما رصدته الهيئة من إجراءات وزارة الداخلية الخاصة بحصول الجمعيات والهيئات الأهلية على تصريح مسبق قبل تنظيم نشاطاتها، مبيناً الانتهاكات التي تترتب على تلك الإجراءات، بما

ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة حول مدى قانونية الحصول على تصريح مسبق يتعلق بتنظيم نشاطات الجمعيات الأهلية في قطاع غزة، هدفت إلى تسليط الضوء على سياسة وزارة الداخلية في قطاع غزة بشأن فرض قيد الحصول على تصريح مسبق للنشاطات التي تنظمها الجمعيات والهيئات الأهلية العاملة في قطاع غزة. شارك فيها ممثلون عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة، الذين قدموا مداخلاتهم التي تمحورت بالتأكيد على استمرار إجراءات وزارة الداخلية والمخالفات والتجاوزات القانونية المرافقة لها، وضرورة وقفها وإلغائها انسجاماً مع أحكام القانون، مطالبين الهيئة وشبكة المنظمات الأهلية بضرورة استمرار جهودهم لثني المؤسسة الرسمية عن الاستمرار في تلك الإجراءات،



أخبار الهيئة

من جانبه، أوضح الأستاذ بشير جابر ممثلاً عن مكتب مراقب عام وزارة الداخلية في غزة، الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لتسهيل عمل الجمعيات والهيئات الأهلية لتمكينها من القيام بدورها، مؤكداً استعداد الوزارة لمراجعة تلك الإجراءات وتعديلها بما يتناسب مع أحكام القانون.

في وزارة الداخلية في غزة، وتوضيح المخالفات القانونية التي ينطوي عليها استمرار طلب وزارة الداخلية في غزة الحصول على تصريح مسبق من الجمعيات والهيئات الأهلية، وزيادة القيود المفروضة على عمل الجمعيات، وأثر ذلك على تمكينها من ممارسة أدائها وتقديم خدماتها.

وقانون رقم 12 لسنة 1998 بشأن الاجتماعات العامة الذي لم يشترط الحصول على أي أذونات أو تراخيص في حال تنظيم أي فعالية أو نشاط في مكان مغلق، مشيراً إلى أبرز تدخلات الهيئة لمعالجة تلك الانتهاكات، والتي تمثلت في العديد من المخاطبات والاجتماعات مع أصحاب الواجب

الديون المستحقة على الفقراء لوزارة الصحة



تعاون جميع الجهات ذات العلاقة لحل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن.

واقترح المجتمعون عدة توصيات للآلية الواجب اعمالها لضمان حصول الفقراء وخاصة النساء على خدمة الرعاية الصحية، وسيتم رفعها لمجلس الوزراء والجهات المعنية ليتم اعتمادها والبدء في تنفيذها. وشكر الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة جميع المشاركين لتفاعلهم مع هذه المسألة الهامة، وعلى ابداء الاهتمام بإيجاد حل بأسرع وقت بما يجنب الفئات الأكثر فقراً أية ملاحظات قضائية على خلفية تلقيهم خدمات الرعاية الصحية.

وشارك في الاجتماع الذي عقد بمقر الهيئة الرئيس، ممثلون عن وزارات الصحة، والتنمية الاجتماعية، وشؤون المرأة، والنيابة العامة، والشرطة القضائية، وممثل عن مؤسسة «خود وأعطي» الخيرية المعنية بتغطية ديون الفقراء ممن عليهم أوامر قضائية بالحبس بسبب تلك الديون (الغارمين).

أقر المجتمعون بوجود مشكلة في تعرض مواطنين مسجلين كحالات اجتماعية، بمن في ذلك نساء، لخطر الحبس بسبب الديوان المتراكمة عليهم لوزارة الصحة والنتيجة عن تلقيهم العلاج. وقد أكدوا على ضرورة

لقاء خاص نظمته الهيئة المستقلة بحضور الجهات الرسمية ذات العلاقة لبحث مسألة تكاليف العلاج المستحقة على الفقراء، خاصة النساء، لوزارة الصحة، فقد وثقت الهيئة صدور العديد من أوامر الحبس عن دوائر التنفيذ في المحاكم الفلسطينية بناءً على طلب الجهات الرسمية، وذلك بسبب ديون بسيطة مستحقة على مواطنين، بما في ذلك نساء، ناتجة بالأساس عن تلقيهم خدمات الرعاية الصحية في مؤسسات وزارة الصحة، وعدد كبير ممن صدرت بحقهم أوامر الحبس هم حالات اجتماعية مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

تأثير تقليص برامج المساعدات الإنسانية على حقوق الفئات المهمشة والضعيفة في قطاع غزة



دعا حقوقيون وممثلون عن مؤسسات أهلية ومهتمون بضرورة التزام الحكومة بزيادة الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية والمخصصة لبرامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة، وأيضاً صرف الموازنة المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية وفق موازنة معتمدة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في قطاع غزة حول، أثر تقليص برامج المساعدات الإنسانية على حقوق الفئات المهمشة والضعيفة، بهدف تسليط الضوء على المتغيرات التي طالت تقليص برامج المساعدات الإنسانية الممولة من المنظمات الدولية، ولتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك، للحد منها، وتعزيز التدخلات الرسمية والأهلية لحماية الحقوق المكفولة للفئات المهمشة والضعيفة.

واستعرض المحامي حازم هنية منسق دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات في الهيئة، التدخلات الرسمية لحماية حقوق الفئات المهمشة والضعيفة، ورصد الهيئة لموازنة وزارة التنمية الاجتماعية التي بلغت 5% من إجمالي الموازنة العامة، والبرنامج الرئيسي الذي تنفذه الوزارة الخاص بحماية الفئات الفقيرة والمهمشة والمخصص له 55 مليون شيكل

التي تواجهها وزارته في تلبية احتياجات الفئات المستحقة لمعونات المساعدات الإنسانية والاجتماعية.

ووفق الناطق الإعلامي باسم الحملة الوطنية لحماية الأسر الفقيرة الأستاذ صبحي المغربي، فقد شملت التقليلات 21 ألف أسرة تم حرمانها من قسائم شرائية المقدمة لها، وهو ما يؤثر على قطاعات كبيرة من المستفيدين من تلك المساعدات بالإضافة إلى تأثيره على الدورة الاقتصادية التي تمر بها تلك المساعدات، والتي تخلق وظائف مرتبطة بوجودها.

حملات التحريض الإسرائيلية لتحويل المساعدات من إنسانية الى سياسية، بالإضافة إلى تناقض مبررات المانحين في أسباب تقليص تمويل المساعدات الإنسانية، والتي تعود غما لضغوطات خارجية او داخلية خاصة ببلدانهم.

وفيما يتعلق بتقليص برنامج المساعدات الإنسانية الذي ينفذه برنامج الغذاء العالمي أوضح الأستاذ لؤي المدهون مفوض عام وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، أنه تم تقليص مساعداته عن (200,000) شخص، بسبب النقص الحاد في تمويل البرنامج، والمعوقات

سنويا، الا أن العجز في الموازنة حال دون تنفيذ البرنامج كما هو مخطط له.

من جهته تناول الأستاذ أمجد الشوا نائب المفوض العام لقطاع غزة، أزمة تقليص المساعدات الإنسانية المتراكمة منذ سنوات طويلة وتفاقمها نتيجة استمرار الانقسام السياسي، موضحاً أن خطة الاستجابة السريعة الخاصة بالوزارة أصبح تمويلها قليل ونسبة العجز فيها في ازدياد في ظل ارتفاع نسبة من هم بحاجة الى المساعدة الإنسانية، والتي وصلت الى 80% من عدد سكان قطاع غزة، وأشار إلى ازدياد

أخبار الهيئة

مناهضة التعذيب

الهيئة المستقلة وشركاؤها ينظمون لقاءً خاصاً حول الجهود الرسمية لمناهضة التعذيب



أجمع مسؤولون وحقوقيون على ضرورة إقرار قانون وطني يجرم التعذيب، والإسراع في إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وتفعيل آليات الرقابة على مناهضة التعذيب وتعزيز مبادئ المساءلة والمحاسبة لدى مرتكبي جرائم التعذيب.

جاء ذلك خلال لقاء خاص نظّمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب ووزارة الداخلية، حول الجهود الرسمية لمناهضة التعذيب في فلسطين، بمدينة رام الله بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة والفريق الحكومي، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب والذي يصادف 26 حزيران من كل عام.

وأكدت الأستاذة هيثم عرار مديرة وحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية على أهمية دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية في الجهود المبذولة في تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب، والتطورات الخاصة بإنشاء الآلية الوقائية لمنع التعذيب، مشيرة للجهود المبذولة لإقرار

التعذيب، مؤكداً على ضرورة إقرار قانون يجرم التعذيب بما يتناسب مع اتفاقية مناهضة التعذيب، ووقف الاعتقال الإداري على ذمة المحافظ، مبيناً أنه وبالرغم من صدور قرار من المحكمة الدستورية بمنع التوقيف على ذمة

دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب.

وقدم الأستاذ موسى أبو دهيم مدير دائرة التحقيقات والشكاوى ملاحظات الهيئة وتوصياتها حول مدى امتثال دولة فلسطين لاتفاقية مناهضة

قانون لتجريم التعذيب على المستوى الوطني. ونيابة عن وزير الداخلية اللواء زياد هب الريح قدم الأستاذ فيصل نبهان المستشار القانوني بوزارة الداخلية مداخلة بعنوان الجهود الرسمية لتنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام



من كلية القانون بالجامعة ضرورة تمكين طلبة الجامعة في مجال الوقاية من التعذيب وآليات الحماية القضائية لضحايا، وأوضح الأخصائي النفسي حسن زيادة دور برنامج غزة للصحة النفسية في مساعدة ضحايا التعذيب.

المحافظ الا ان هناك ما زالت تسجل حالات اعتقال، داعياً إلى إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وفق التفاهات التي توصلت اليها النقاشات بين الأطراف المختلفة بحيث تكون قادرة على العمل بشكل مستقل وفعال، وضرورة تفعيل المساءلة والمحاسبة لمرتكبي جرائم التعذيب وتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم.

من جهته دعا السيد أجيث سنغهاي مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى ضرورة أن تعمل دولة فلسطين على متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، وبناء قدرات المكلفين بإنفاذ القانون. فيما قدم المحامي أشرف أبو حية المستشار القانوني لمؤسسة الحق كلمة الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب والتي تطرق فيها لجهود الائتلاف في متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب. وقدمت الأستاذة ميرفت النحال، منسقة وحدة المساعدة القانونية في مركز الميزان لحقوق الإنسان مداخلة بعنوان التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مناهضة التعذيب.

كما نفذت الهيئة فعالية في مكتبها بمدينة غزة ، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين، وجامعة الأزهر، وبرنامج غزة للصحة النفسية، بمناسبة [#اليوم_العالمي_لمساندة_ضحايا_التعذيب](#) استهدفت مجموعة من طلبة كلية القانون في جامعة الأزهر.

أكد خلاله منسق التوعية والتدريب في الهيئة بهجت الحلو بضرورة العمل على مكافحة التعذيب بصفته جريمة خطيرة تمس بالضحايا، وتعد إنكاراً للكرامة الإنسانية، ولا يمكن قبوله أو تبريره أبداً، فيما عرف مسؤول حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة صابر النيرب بالإلتزامات القانونية المترتبة على انضمام دولة فلسطين لاتفاقيه مناهضة التعذيب. واستعرضت الباحثة في الهيئة رنا أبو رمضان واقع توثيقات وتدخلات الهيئة بشأن انتهاكات السلامة الجسدية وممارسة التعذيب، وأكد د. مهذب صوالي

أخبار الهيئة

إعمال ضمانات المحاكمة العادلة



إعمال ضمانات المحاكمة العادلة، عنوان ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة استهدفت قضاة وأعضاء النيابة العسكرية بقطاع غزة، تم التركيز على عدة موضوعات أهمها، حماية المحتجزين من التعذيب، دور القضاء والنيابة العسكرية لحماية حقوق الإنسان خلال الاحتجاز، كما تم

الطبيعي، نطاق المسؤولية الجزائية الناجمة عن التعذيب.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخصوصاً عرض المتهم أمام محكمة مختصة وأمام قاضيه

التركيز خلال اللقاء الذي أداره الباحث الميداني محمود الحشاش، على الضمانات الواردة في المادة 14 من



علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والدكتور خير الدين طالب من الجامعة العربية الأمريكية، والأستاذة رنا عاصي من جامعة الاستقلال، الدكتور أحمد أبو جعفر، الأستاذ هندام الرجوب الدكتور محمد شتية والدكتور إسلام البياري.

والقوانين الوطنية وإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. السيد نيل توبن من مكتب المفوض السامي تحدث عن ضرورة متابعة دولة فلسطين التوصيات الصادرة عن اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، فيما قدم مداخلات كل من الاختصاصية النفسية منار عرار من مركز

ورشة عمل متخصصة بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب نظمتها الهيئة المستقلة بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والعيادة القانونية في جامعة الاستقلال استهدفت الهيئة التدريسية في كلية القانون بالجامعة، وأكد د. نايف جراد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي على أهمية الورشة لمساهمتها في ربط المعارف النظرية بالتطبيقات العملية لحقوق الإنسان. وأشار المحامي موسى أبو دهيم مدير دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة إلى انضمام فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها وما يترتب عليها من مواءمة للتشريعات



التزامات دولة فلسطين لمنع التعذيب وتعزيز المساءلة بشأنه

الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين .

وقدم القاضي فهد بني عودة مداخلة بعنوان دور القضاء العسكري في الرقابة والمساءلة على افعال التعذيب، مشيراً للقوانين والتشريعات السائدة في فلسطين والتي تؤكد على منع التعذيب، وعبر عن التزام القضاء العسكري في مناهضة التعذيب وسوء المعاملة. وعرض الحقوقي أنس بواطنة منسق التدريب والتوعية في الهيئة المستقلة مداخلة بعنوان الآليات الوطنية لمنع التعذيب بالتركيز على دور الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، داعياً إلى ضرورة توحيد وتكثيف الجهود المعمول بها لمناهضة التعذيب، وبناء قدرات المكلفين بإنفاذ القانون على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

مسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة الأستاذ هندام الرجوب فقد شدد على ضرورة الوقوف على واقع التعذيب في الأراضي الفلسطينية وخاصة أن دولة فلسطين انضمت لاتفاقية مناهضة التعذيب منذ العام 2024، وأهمية العمل المشترك مع الجهات ذات الاختصاص. فيما تطرقت النقيب ليلي الخطيب مسؤولية وحدة حقوق الإنسان في هيئة قضاء قوى الأمن إلى الجهود التي تبذلها هيئة قوى الأمن في مجال حماية حقوق الإنسان والمساءلة على الانتهاكات الواقعة.

من جهته دعا المحامي علاء بدارنة المستشار القانوني لمؤسسة حريات إلى إقرار قانون يتعامل مع التعذيب كجريمة، ومواءمة القوانين والتشريعات المحلية مع الاتفاقيات

عنوان حلقة دراسية عقدتها الهيئة وبالشراكة مع مكتب المفوض السامي وهيئة القضاء العسكري حلقة دراسية، بعنوان التزامات دولة فلسطين لمنع التعذيب وتعزيز المساءلة بشأنه، وذلك في قاعة محافظة أريحا والأغوار، بمشاركة مجموعة من منتسبي قوى الأمن وهيئة القضاء العسكري والتوجيه السياسي والوطني.

وأكد المحامي وليد الشيخ مدير مكتب وسط الضفة الغربية في الهيئة المستقلة على أهمية اللقاء كونه يأتي لمناسبة إحياء اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، مضيفاً أن التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم ويجب العمل على منع التعذيب وضرورة المساءلة عليه والتعويض وإعادة التأهيل لضحاياه.

أخبار الهيئة



لقاء خاصاً نظمته الهيئة المستقلة لاستعراض الشكاوى المرتبطة بالتعذيب والسلامة الجسدية وحرية الرأي والتعبير، المحامي فريد الأطرش مدير مكتب الجنوب في الهيئة تناول الطرق القانونية التي تعمل من خلالها الهيئة لمتابعة الشكاوى المسجلة من المواطنين، والشكاوى التي تلقتها الهيئة بادعاء التعذيب وحول حرية الرأي والتعبير والتوقيف على خلفية سياسية، وأكد الدكتور تامر صرصور من كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الخليل على عدم قانونية التعذيب، وأنه لا يسقط بالتقادم وأن القوانين المحلية والدولية جرمته بشكل كامل،

بهدف حماية حقوق الإنسان من أي انتهاك.

فيما بين الباحث الميداني علاء غيث ان الهيئة تحيي الايام الحقوقية بشكل دوري وبمشاركة مجتمعية فاعلة

بهدف تنفيذ مبادرات شبابية حقوقية



الهيئة تستقبل فريق شبابي تابع لمؤسسة رؤية الشبابية في قطاع غزة بهدف تمكينهم لتنفيذ مبادرات مناصرة تستند إلى حقوق الإنسان. وبين منسق التوعية والتدريب في الهيئة المحامي بهجت الحلو دور الهيئة في هذا المجال وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني، وضرورة أن تستند خطة مناصرة قضايا حقوق الإنسان إلى المعايير الدولية، وتوظيفها بشكل مهني في التدخلات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها نشطاء هذه المؤسسة من الشباب، مستعرضاً آليات

المساءلة والمحاسبة، مبيناً كيفية التوجه للهيئة للحصول على استشارات في مراحل عملية مناصرة قضايا حقوق الإنسان كافة.

الحماية على المستوى الوطني والدولي لقضايا حقوق الإنسان، وسبل تعزيز الوعي بالمفاهيم ذات الصلة بالتزامات أصحاب الواجب واستحقاقات أصحاب الحقوق، وكذلك توظيف أدوات

الهيئة ولجنة إعمار الخليل تطلعان ممثلي البعثات الأجنبية لدى دولة فلسطين على حالة حقوق الإنسان



قدمت لجنة إعمار الخليل شرحاً حول معاناة المواطنين في مدينة الخليل خاصة البلدة القديمة من قبل المستوطنين، وإجراء الاحتلال بما فيها الاستيلاء على منازل المواطنين ومنع حرية الحركة وتقييدها بشكل كبير.

أطلعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ولجنة إعمار الخليل وفداً دبلوماسياً يضم ممثلين عن البعثات الأجنبية المعتمدة لدى دولة فلسطين، على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، خاصة التصعيد الاحتلالي الأخير والمتواصل، المتزامن مع إرهاب المستوطنين بحماية من جيش الاحتلال.

وضم الوفد الذي حضر اللقاء تلبية لدعوة الهيئة ولجنة إعمار الخليل، لإجراء حوار سياساتي حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين، ممثلين عن السفارات والقنصليات المعتمدة لدى دولة فلسطين (سويسرا، السويد الدنمارك، النرويج، هولندا فنلندا، ألمانيا، البرازيل، بريطانيا، بلجيكا، الاتحاد الأوروبي، والمكسيك).

وشارك في اللقاء الأستاذ عصام العاروري مفوض عام الهيئة والدكتور عمار الدويك مديرها العام والأستاذة علا عدوي مسؤولة العلاقات الدولية وتطوير البرامج، والسيد عماد حمدان رئيس لجنة إعمار الخليل ومحامي اللجنة الأستاذ توفيق جحشن.

وأطلعت الهيئة الوفد على التحديات الرئيسية المؤثرة على حالة حقوق الإنسان في فلسطين وأهمها التوسع الاستيطاني وإرهاب المستوطنين والتهجير القسري وإضعاف السلطة الوطنية.

وفيما يتعلق بالوضع الداخلي تم التأكيد على أن الاحتلال يتخذ سلسلة من الإجراءات هدفها إضعاف مؤسسات السلطة وبالتالي عدم مقدرتها على تلبية التزاماتها تجاه المواطنين في مختلف مناحي الحياة، الصحة، التعليم، القضاء، وسيادة القانون. ومن هذا الإجراءات الأزمة المالية التي تعانيها الحكومة نتيجة اقتطاعات الاحتلال من المستحقات المالية الخاصة بالسلطة الوطنية.

أخبار الهيئة

بموجب مخاطبة وجهتها للرئيس الهيئة تطالب بوضع حد أدنى للدين الذي يمكن بسببه حبس المدين

وأشارت الهيئة في مخاطبتها للسيد الرئيس بأن إجراء تعديل تشريعي محدود على قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005 ساري المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، من شأنه أن يحدث فرقاً لصالح الحد من حبس الأشخاص على ذمة ديون مدنية أو تجارية، وتمكينهم في ذات الوقت من العمل وكسب رزقهم بما يساعدهم بالنتيجة على تأدية ديونهم، لا سيما في ظل الاتجاه الحديث للأنظمة القضائية ومنها النظام القضائي الأردني في الحد من هذه الممارسة.

النص على عدم جواز حبس المدين قبل استنفاد طرق التنفيذ الأخرى.

وبينت الهيئة في مخاطبتها أن موضوع حبس المدين له أبعاد متعددة ولا تقتصر فقط على الجانب القانوني، فثمة آثار اقتصادية واجتماعية، وأخرى متعلقة بمسؤولية الدولة في إعمال حق المواطنين في العيش بمستوى كافٍ لهم ولأسرهم بما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى.

بموجب مخاطبة وجهتها للرئيس محمود عباس، طالبت الهيئة بضرورة وضع قيود على حبس المدين بشكل تدريجي وصولاً إلى إلغائه بشكل كامل، بالنظر إلى مساس هذا الإجراء بالكرامة الإنسانية وانتهاكه لحقوق الإنسان الأخرى.

وأوصت الهيئة بإدخال تعديل محدود على قانون التنفيذ الساري بحيث ينص صراحة على حكمين الأول، رفع الحد الأدنى للدين الذي يمكن بسببه حبس المدين، والثاني

تدخلات الهيئة في قضايا الشأن العام والسعي لدمقرطة المؤسسات والنقابات

أثمرت عن تشكيل لجنة انتخابات خاصة باتحاد المعلمين.

لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة واتحاد المعلمين يتوافقون على ترتيبات ديمقراطية اتحاد المعلمين

فخلال لقاء عقد في مقر لجنة الانتخابات المركزية وحضره كل من المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية هشام كحيل، ونائب المدير

حقوق الإنسان الفلسطيني، عبر مناخ ديمقراطي تسود فيه حرية الرأي والتعبير واحترام التعددية، والمهنية.

وانطلاقاً من هذه الأرضية كان للهيئة تدخلات متعددة، سعت من خلالها تكريس الديمقراطية (الدمقرطة) كأرضية للتوسط وحل الخلافات، وتستكمل الهيئة تدخلاتها في مسألة (دمقرطة اتحاد المعلمين) التي

تسعى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» من خلال تدخلاتها في قضايا الشأن العام، إلى تقريب وجهات النظر ما بين مختلف الأطراف، حرصاً على المصلحة العامة، مستندة في ذلك إلى القبول الذي تحظى به لدى مختلف فئات المجتمع بحكم عملها المستند لمبدأ الشفافية والمساءلة، فهي المؤسسة الدستورية التي تعنى بتعزيز وحماية



التنفيذي للجنة اشرف الشعبي، ومدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان عمار الدويك وامين عام اتحاد المعلمين سائد ارزىقات، لمناقشة المبادئ الأساسية والترتيبات والإجراءات حول تنظيم مشاركة معلمي القطاع الحكومي في انتخابات الاتحاد العام للمعلمين، استنادا الى النظام الأساسي والداخلي للاتحاد لسنة 2019 والتعديلات الواردة عليه بتاريخ 2023/3/21، بما يضمن تطبيق الممارسات الفضلى لعملية انتخابية نزيهة. وقد جرى خلال الاجتماع التوافق على أن تدار العملية الانتخابية وفق الخطوات/ المبادئ التالية:

أولاً: لجان الاشراف الفرعية

1. يتم تشكيل لجان الاشراف على انتخابات فروع الاتحاد (19 فرع في الضفة + 7 في غزة) على النحو

التالي:

- أقدم المعلمين خدمة.
- أقدم مدراء المدارس خدمة.
- أقدم المشرفين خدمة
- أقدم الإداريين خدمة
- عضو من الأمانة العامة للاتحاد على ان يكون من فرع آخر.

2. في حال تعذر مشاركة الاقدم، بسبب الترشح للانتخابات او الاعتذار، يتم اختيار الذي يليه/تليه في الاقدمية وهكذا.

3. لا يجوز لأعضاء لجنة الاشراف الترشح للانتخابات في أي فرع.

ثانياً: لجنة التنسيق المركزية

1. يتم تشكيل لجنة تنسيق مركزية للانتخابات تضم ممثلاً عن كل لجنة فرع، يتم انتخابه/ا من قبل أعضاء لجنة الفرع.

2. يفضل ان لا يتم انتخاب أي من أعضاء الأمانة العامة لعضوية لجنة التنسيق المركزية، وفي حال انتخاب أي منهم فيجب ان لا يزيد أعضاء الأمانة العامة الممثلين في لجنة الانتخاب المركزية عن خمسة أعضاء كحد اقصى من 26 عضواً.

3. تجتمع لجنة التنسيق المركزية وتختار من بين أعضائها رئيساً، ونائباً للرئيس، ومقرراً.

4. يكون دور لجنة التنسيق المركزية إقرار إجراءات عمل موحدة لكافة الفروع بما يضمن اجراء الانتخابات في جميع الفروع بنفس الطريقة، وأيضاً وضع جدول زمني للانتخابات بما يضمن اجراء انتخابات الفروع في يوم واحد وبموعد لا يتعدى نهاية شهر

أخبار الهيئة

أيلول 2023، والإشراف العام على جميع مجريات ومراحل العملية الانتخابية. وتستطيع لجنة التنسيق الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمختصين، ويلتزم الاتحاد العام للمعلمين بتوفير الموارد المالية اللازمة لعمل اللجنة دون التدخل في قراراتها.

ثالثاً: تتولى لجان الإشراف الفرعية إدارة العملية الانتخابية على

مستوى الفرع من أولها لآخرها، وفقاً لتوجيهات وقرارات لجنة التنسيق المركزية، ويشمل ذلك تحديث سجل العضوية، والإشراف على فتح باب الترشح، وإدارة عملية الاقتراع والفرز، وكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

رابعاً: تتولى لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقديم الدعم والمشورة للجنة التنسيق المركزية واللجان الفرعية، ويشمل

ذلك تقديم الرأي حول الممارسات الفضلى والاستشارات القانونية والحقوقية، والتدريب وتوفير المواد الانتخابية.

خامساً: بخصوص اجراء الانتخابات في غزة أكد الاتحاد جاهزيته التامة لتنظيم الانتخابات في جميع الفروع في القطاع وعددها سبعة فروع، وفق ذات الالية والإجراءات وتوفر الترتيبات السياسية التي تضمن حسن سير العملية.

«الخارجية» والهيئة المستقلة تناقشان قضايا المفقودين والمهاجرين غير النظاميين

قضايا المفقودين والمهاجرين غير النظاميين موضوع نقاش تم خلال لقاء السفير أحمد الديك، مستشار وزير الخارجية والمغتربين للشؤون السياسية، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدكتور عمار الدويك في مقر الوزارة بمدينة رام الله.

وقد اطلع السفير الديك وفد الهيئة على الإجراءات والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والمغتربين في متابعة موضوع المهاجرين غير النظاميين بمن في ذلك المفقودين والمحتجزين في معسكرات الهجرة واللجوء، وأيضا جهود استرداد جثامين شهداء لقمة العيش منهم.

وأشار الى المخاطر التي تواجه المهاجرين غير النظاميين الذين يقعون في العادة فرائس لشبكات

تجارة البشر ويعرضون أنفسهم لمخاطر كبيرة اثناء عمليات التهريب والنقل، وان هذه الظاهرة تشهد تزايدا ملحوظا في الفترة الأخيرة نظرا للظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة ولبنان وسوريا، وهي المناطق التي تشهد أكبر معدلات لجوء لفلسطينيين عبر البحر الى أوروبا.

بدوره أشار الدويك إلى طبيعة القضايا التي تتلقاها الهيئة من عائلات فقدت أبناءها اثناء محاولة تهريبهم عبر البحر او في بعض دول اللجوء او المرور، او من فلسطينيين يواجهون ملاحقات قضائية في الخارج، مثمنا الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الخارجية في متابعة ملف المهاجرين غير النظاميين، والتي اسفرت في كثير من الحالات عن

كشف مصير عدد منهم وتوفير الدعم والحماية والمساعدة القانونية والدبلوماسية اللازمة. وجرى خلال اللقاء التوافق على الية متابعة وتنسيق سريعة في الشكاوى التي تتلقاها الهيئة بخصوص المفقودين او الذين يتعرضون لاحتجاز في معسكرات طالبي اللجوء، وتنسيق الجهود مع وزارة الخارجية والمؤسسات الحقوقية من اجل التوعية بمخاطر هذه الظاهرة وكشف المتعاونين مع شبكات تجارة البشر وملاحقتهم قضائيا، وتوفير الارشاد القانوني لطالبي الهجرة حتى لا يقعوا ضحايا لتجار البشر. وحضر اللقاء اسلام التميمي مسؤول التوعية والمناصرة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومحمد شقورة مسؤول الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية.

المطالبة بضرورة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بوقف العدوان الهيئة المستقلة تخاطب المقررين الخواص للأمم المتحدة بشأن استهداف قطاع غزة

الهيئة المستقلة تخاطب المقررين الخواص لحالة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حول العدوان الحربي الاحتلالي الذي استهدف قطاع غزة خلال شهر أيار الماضي، مطالبة بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لممارسة جميع الضغوط الممكنة على الأطراف الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949، للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة.

كما دعت الهيئة إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع تكرار الانتهاكات كافة، وعرض الأمر على مجلس حقوق الإنسان في دورته القادمة، وضمان حق المدنيين الفلسطينيين في الحماية في الأراضي المحتلة.

ووجهت الهيئة مخاطباتها لكل من، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام

1967. السيدة فرانشيسكا ألبانيز، والمقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. السيدة تالانغ موفوكينج، والخير المستقل في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي. البروفيسور أوبيرا اوكافور، المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه السيدة ريم السالم.

وبينت المخاطبات أن الطيران الحربي الإسرائيلي مستمر في شن غارات مكثفة على مختلف مناطق قطاع غزة، بما في ذلك المنازل والشقق السكنية والأراضي الزراعية والمواقع الأمنية، والمناطق الشرقية والشمالية من قطاع غزة بعشرات القذائف المدفعية، ما ألحق أضراراً جسيمة بالممتلكات الخاصة، وقتل وجرح عددًا من المدنيين بينهم نساء وأطفال، علاوة على حالة الخوف والهلع التي تتسبب فيها للمواطنين المدنيين.

الأمر الذي تسبب في ارتفاع أعداد الضحايا الذي وصل حتى اللحظة 33 شهيداً بينهم 6 أطفال و4

سيدات، فيما أصيب 110 آخرون بينهم 36 طفلاً و21 سيدة. كما تم تدمير ثلاثة عشر منزلاً بالكامل، ولحقت أضرار بمئات المنازل الأخرى.

وفيما يتعلق بالإمدادات الطبية والوقود، بينت الهيئة في مخاطباتها للمقررين الأمميين، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل فرض الإغلاق المشدد على معابر قطاع غزة، ومنع المرضى من الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، ومنع دخول المستلزمات الطبية، بما في ذلك أجهزة التشخيص. كما أن دخول الوقود مقيد، مما يهدد بإغلاق كامل لمحطة الطاقة ويشكل كارثة إنسانية تقوض الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية واستخدام المياه في المنازل. وحذرت الهيئة المستقلة من وقوع كارثة إنسانية بعد 16 عاماً من الحصار المتواصل على قطاع غزة وإغلاق المعابر الضرورية لحياة وما ينتج عنه من نقص ومحدودية الموارد في مختلف القطاعات الصحة والتموينية والغذائية.

البرامج التدريبية وبناء القدرات

والعديد من الجامعات في جميع محافظات الوطن، كما تقدم الهيئة من خلال الدائرة تدريبات متخصصة في سلامة الإجراءات الجزائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وضمانات المحاكمة العادلة، ومبادئ حقوق الإنسان وتدريب المدربين في مجالات مختلفة لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

تستهدف التدريبات التي تنفذها دائرة التدريب والتوعية والمناصرة بشكل سنوي، المكلفين بإنفاذ القانون وأصحاب الواجب، والنقابات وطلبة الجامعات المدنية والعسكرية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال برامج تدريب مستدامة مع الجهات الشريكة كالشرطة ومراكز التدريب في وزارة الداخلية، وجامعة الاستقلال وأكاديمية الضباط وكلية الرباط الشرطية،

التدريب السنوي الحادي عشر لطلبة جامعة الاستقلال

اختتمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالتعاون مع العيادة القانونية في جامعة الاستقلال الدورة التدريبية السنوية للعام الحادي عشر على التوالي بعنوان (ضمانات المحاكمة العادلة) التي تستهدف طلبة كلية القانون والعلوم الجنائية في جامعة الاستقلال.

وتم خلال التدريب الذي استمر ثلاثة أيام، تقديم مجموعة من المواضيع المتخصصة في مجالات، مبادئ حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق والحريات العامة بالتركيز على الحق في التجمع السلمي، آليات حماية النساء من العنف، آليات تلقي ومتابعة الشكاوى لدى الهيئة المستقلة، مناهضة التعذيب في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، ضمانات حقوق الإنسان عند القبض والتوقيف.

وأكد الحقوقي إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية والمناصرة في الهيئة أن الهدف من هذا التدريب يتمثل في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان واكتساب الحس والنهج الحقوقيين لدى الخريجين عند عملهم في المؤسسة الأمنية، وضمان تطبيق



سيادة القانون دون انتهاك للحقوق والحريات العامة انسجاماً مع القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية.

وبين الدكتور عصام الأطرش عميد كلية القانون والعلوم الجنائية في جامعة الاستقلال أن أهمية التدريب تكمن في مساهمته في



وتقدم عز الدين مراد باسم الطلبة بالشكر للهيئة وكلية القانون لدورهما في مجال زيادة المعرفة في بحقوق الإنسان وتطبيقاتها لدى المشاركين في التدريب.

زيادة المعرفة في التطبيقات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى الطلبة، مشدداً على عمق العلاقة ما بين الهيئة المستقلة وجامعة الاستقلال.

وقدم التدريب من الهيئة المستقلة المحامي وليد الشيخ، المحامي موسى أبو دهيم، الحقوقي أنس بواطنة، المحامية عرين دويكات، المحامي سامي جبارين، والحقوقي إسلام التميمي.

فيما قدم الدكتور العميد رائد طة نائب رئيس هيئة القضاء العسكري جلسة بعنوان دور النيابة العسكرية في الرقابة والمساءلة على أداء المؤسسة الأمنية، أما ضمانات حقوق الإنسان عند القبض والتوقيف فكانت عنوان جلسة قدمها الأستاذ محمد كحيل جلسة بعنوان وكيل نيابة أريحا.

بالشراكة مع نقابة المحامين في قطاع غزة الهيئة المستقلة تنظم دورة تدريب للمحامين في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان



أمجد الشوا، أن الهيئة المستقلة تولى التعاون مع النقابة أولوية في سياساتها، بهدف تمكين المحامين بصفتهم أعوان للعدالة، كي يصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان في

تعزيز قدراتهم في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

وخلال حفل الاختتام أوضح نائب المفوض العام للهيئة الأستاذ

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالشراكة مع نقابة المحامين في قطاع غزة، دورة تدريبية للمحامين والمحاميات من لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة بهدف

أخبار الهيئة



المساءلة والمحاسبة القضائية الدولية.

ومن ناحيته أشار المحامي بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في الهيئة إلى أن التدريب تضمنته جوانب تفاعلية ونقاش واستعراض مخرجات تحليل لحالات دراسية وصولاً إلى فهم أعمق للمفاهيم الحقوقية وآليات إعمالها، مشيراً إلى أن الهيئة من خلال طواقمها المتخصصة في مجال بناء القدرات، ستستمر في تنظيم مبادرات تدريب وتوعية لمحامي النقابة في مختلف الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

المجتمع المدني والنقابات.

كما تضمنت الجلسات التدريبية آليات الرصد وفق النهج المبني على حقوق الإنسان وركائزه الخمس وهي الإلزامية القانونية والتمكين والمشاركة ومنع التمييز والمساءلة، وتم تقديم حالات دراسية لتطبيق لتطبيقها على نماذج شكاوى تم رصدها. وتم التطرق إلى الحماية القضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني من خلال أعمال ضمانات المحاكمة العادلة الواردة في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى آليات

مجتمعهم الباحث عن العدالة والحرية والمساواة.

ومن جانبه، أكد المستشار زياد النجار أمين سر النقابة ورئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان أن هذه الدورة تأتي في سياق برنامج بناء قدرات المحامين أعضاء لجنة الحريات لتمكينهم من رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وفق معايير ومنهجية صحيحة، تراعي مبادئ الدقة وضمانات المحاكمة العادلة، وأعمال مبدأ سيادة القانون والانحياز لضحايا الانتهاكات وتعزيز قيم المساءلة.

وقدم المدربون من الهيئة المستقلة جلسات تدريبية على مدار خمسة أيام استهدفت ثلاثين محامٍ ومحامية، تناولت المبادئ التوجيهية الأساسية للرصد والتوثيق على المستوى الوطني، ومنهجية الرصد والتوثيق على المستوى الدولي ورصد مستوى التقدم المحرز من طرف الدولة الطرف في اتفاقيات حقوق الإنسان، وإعمالها للالتزامات الواردة في الاتفاقيات، إضافة إلى الآليات الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان وهي القضاء والبرلمان ولجان التحقيق الحكومي، ومؤسسات



الهيئة المستقلة تنظم دورة تدريبية بعنوان الشرطة والتزامات احترام وحماية حقوق الإنسان



بشكل عملي في مخرجات التدريب. وبيّن المحامي بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في الهيئة أن هذه الدورة تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وخصوصاً المتعلقة منها بمناهضة التعذيب واحترام الحقوق والحريات، وقواعد استخدام القوة والأسلحة النارية

مستمر للطلبة وهم في بداية طريقهم العملي.

ومن جانبه رحب العقيد حقوقي محمد الشوبكي نائب عميد كلية الرباط بتعاون الهيئة المستقلة انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية في تدريب ضباط الأجهزة الأمنية، لتطوير أدائهم وكفاءاتهم على يد نخبة من القانونيين والحقوقيين، داعياً المتدربين للالتزام

(الشرطة والتزامات احترام وحماية حقوق الإنسان) عنوان دورة تدريبية نظمتها الهيئة استهدفت طلبة من منتسبي كلية الرباط للشرطة في قطاع غزة، وتسعى لتفعيل مجالات التركيز في قضايا وموضوعات التعليم الحقوقي لطلبة الكليات الأمنية، وفق نهج قائم على حقوق الإنسان.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أكد الأستاذ أمجد الشوا نائب المفوض العام للهيئة على استمرار الهيئة في دورها لتمكين وتطوير قدرات منتسبي جهاز الشرطة بما يساهم في تعزيز بناء مجتمع حر محصن من الانتهاكات ومن جرائم التعذيب وإساءة المعاملة، وصون كرامة الإنسان، لافتاً إلى تحيات العمل الكبيرة في ظل الظروف المعقدة بفعل الاحتلال وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني، ما يتطلب تمكيناً بشكل



أخبار الهيئة



التوقيف والاعتقال، وكيف يراعي نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم، إضافة إلى الحماية الخاصة للأحداث والنساء وذوي الإعاقة عند الاحتجاز، وقانونية أماكن احتجاز المعتقلين، والمساءلة وتعويض ضحايا الاحتجاز غير القانوني.

حقوق الإنسان عند القبض والتفتيش والتوقيف، والتزامات الشرطة بحماية الحق في التجمع السلمي، ومعايير استخدام القوة والأسلحة النارية.

ويتضمن المحتوى التدريبي مواداً قانونية من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وخصوصاً المادة (14) التي تنطبق للحرية والأمان الشخصي والإجراءات القانونية عند

من منظور حقوق الإنسان، وتزويد المشاركين بالمهارات اللازمة والمعرفة المعمقة لفهم منظومة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

وتتناول الدورة التدريبية التي تستمر ثلاثة أيام، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وخصوصاً ضمانات

تدريب لمدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة

تعزيز الشراكة مع الهيئة المستقلة لصالح النزلاء وتمتعهم بحقوقهم التي كفلها القانون.

من جهته شدد عضو مجلس مفوضي الهيئة الأستاذ طلال عوكل على أن احترام حقوق النزلاء هو جزء أساسي من منظومة احترام حقوق الإنسان، وبأن النزلاء هو إنسان قد تم سلبه حريته بعقوبة قضائية عادلة، وبالتالي فإن أي انتهاك

الإصلاح والتأهيل الذي أعدته الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة، وتضمنه هذه المعايير.

وفي اختتام الدورة التدريبية استمرت ثلاثة أيام، في أشار العميد علاء سرور من الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة إلى أهمية هذه الدورة التدريبية التي أسهمت في تبادل الآراء لتعزيز متن دليل مراكز الإصلاح والتأهيل، وفي

اختتمت الهيئة المستقلة دورة تدريبية استهدفت مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة بعنوان (الممارسات الفضلى لحقوق النزلاء وفق دليل مراكز الإصلاح والتأهيل)، استهدفت الكوادر العاملة في مراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة بهدف تمكينهم من معرفة وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال، والتركيز على تطوير دليل مراكز



للنزلاء المرضى، والتدخلات واجبة الإعمال لعدم تكرار حالات الوفاة.

وبهدف تعزيز خبرات المشاركين في مجال الصحة النفسية للنزلاء وتضمين الدليل تدابير المتابعة النفسية لصحة النزلاء بهدف الحد من حالات الوفاة داخل السجون بسبب محاولات الانتحار أو الشروع فيه، قدم المدرب الإخصائي النفسي أحمد ثابت جلسة تدريبية حول تعزيز حماية الحق في الصحة النفسية في مراكز الاحتجاز تضمنت مهارات الإسعافات النفسية الأولية للنزلاء، ومهارات الكشف المبكر لنزوع النزلاء نحو إيذاء الذات أو الانتحار، وحول التدابير واليات التدخل الرئيسية في هذا السياق.

وارتكزت الدورة، التي عبر المشاركون فيها عن تقديرهم لعنوانها ومحاورها ونماذج الحالات التي عرضت خلالها، ارتكزت على تقنيات التدريب واساليبه المتقدمة من خلال أفراد مساحة واسعة للمشاركات وإبداء الآراء. وأوصى المشاركون، في ختامها، بتنظيم لقاء بعدي لمتابعة مدى تضمين دليل مراكز الإصلاح والتأهيل للمعارف التي تم استعراضها خلال هذه الدورة.

وحول دليل مراكز الإصلاح والتأهيل من منظور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ناقش المدرب أحمد الغول الدليل وفق المعايير التي تعمل عليها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وفي ذات السياق، ونحو نقاش أكثر تخصصاً في موضوع تطوير دليل مراكز الإصلاح والتأهيل بهدف سد الفجوات والوصول لتوصيات، ناقش المدرب حازم هنية مصفوفة الأسئلة، التي اعدتها الهيئة لتضمينها الدليل وإلى أي مدى يتضمن الدليل إجراءات التعامل مع حالات الوفاة داخل السجون، والتي تبدأ من تدابير الإجراءات الوقائية ثم الاستجابة ثم العلاجية ثم الهيكلية لتلك الحالات. ولترسيخ المعرفة بجوانب عملية للإجابة على هذه التساؤلات استعرض المدرب تأثير التالوي الحقوق الصحية للنزلاء ومتابعات الكشف الطبي وتدابير الحد من حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز من حيث كادر الرعاية الصحية، وتوافر طبيب دائم للمركز، وواقع متابعات الهيئة للأمراض المزمنة في السجون وأثرها على صحة النزلاء، وتدابير الوقاية من الإهمال الطبي، وواقع الاستجابة الطارئة

يحدث بحق النزلاء خلال وجوده في مركز الاحتجاز انما يشكل عقوبة اضافية غير العقوبة القضائية وهو ما لم يسمح به القانون في عدم جواز معاقبة الشخص على ذات الفعل مرتين، مشيراً إلى أن الهيئة ستسخر كل امكاناتها في مجال بناء القدرات لصالح الوصول لمستوى مقبول من الممارسات الفضلى للعاملين في مراكز الإصلاح لصالح حقوق النزلاء.

وتم التركيز خلال التدريب على عدة موضوعات، فقد قدم المحامي بهجت الحلو تعريفاً لدور ومهام الهيئة في مجال حقوق النزلاء، وخصوصية هذه الدورة التي لا تتناول المواضيع الحقوقية حول النزلاء بل تركز على جوانب تطوير دليل مراكز الإصلاح والتأهيل وتضمينه سياسات واضحة حول حقوق النزلاء والتعامل معهم.

فيما تناول المدرب محمد سرور النهج القائم على حقوق الإنسان من خلال التركيز على المعايير الدولية والتزامات انسجام التشريعات والممارسات الوطنية معها، وحول الحقوق المدنية والسياسية للنزلاء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم، وحول سلطات السجون والتزامات الاعمال للمعايير الدولية بموجب انضمام فلسطين لاتفاقيات حقوق الانسان. أما المدرب رأفت صالحة فقد ركز على المبادئ التوجيهية لتعزيز الممارسات الفضلى للعاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل والتركيز على توافر نظام الشكاوى، ودليل إجراءات يتضمن المعايير الدولية، وأنظمة المساءلة والمحاسبة ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي والقانوني

أخبار الهيئة



لقاء تدريبي حول ضمانات الوصول للعدالة

بالتعاون مع كلية القانون في جامعة الخليل الهيئة المستقلة تنظم يوماً تدريبياً بعنوان ضمانات الوصول للعدالة، وتم خلال التدريب تقديم مجموعة من العروض حول مبادئ حقوق الإنسان ونشأتها، وقدم الحقوقي إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية في الهيئة جلسة بعنوان سيادة القانون وحقوق الإنسان والتي تطرق فيها لأهمية تطبيق القانون ومنع التمييز والذي سيساهم في تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وقدم المحامي فريد الأطرش مدير مكتب جنوب الضفة الغربية في الهيئة عرضاً بعنوان الحق في اللجوء الى القضاء (الاستشارة القانونية)، وخلال التدريب قال الباحث الميداني علاء غيث ان التدريب يأتي ضمن المبادرة التي ينفذها طلبة القانون بالشراكة مع الهيئة المستقلة خلال العام 2023 والتي تحمل اسم الحق في الوصول الى العدالة. وأكد الدكتور بلال شوابكة على أهمية المشاركة في التدريبات كونها تساهم في الاطلاع على واقع التطبيقات القانونية، وكون الهيئة المستقلة احدى اهم المؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان ودورها في مجال حماية الحقوق.

الحق في السلامة الجسدية ومناهضة التعذيب



بالتعاون مع الإدارة العامة للتدريب في الشرطة الهيئة تنظم لقاءً توعوياً استهدف شرطة مديرية طوباس بعنوان (الحق في السلامة الجسدية ومناهضة التعذيب)، وذلك في سياق مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الهيئة لمساندة ضحايا التعذيب في يومهم العالمي. وأكد العميد مجاهد رابعة مدير العلاقات العامة في شرطة طوباس على أهمية اللقاء في بناء القدرات القانونية والحقوقية للشرطة بما يخدم دورها في تعزيز سيادة القانون والتعامل مع الجمهور والموقوفين بكرامة واحترام.

مفهوم التعذيب في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وخاصة بعد انضمام دولة فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب وبرتوكولها الاختياري، موضوعات قدمها الحقوقي أنس بواطنة منسق التدريب والتوعية في الهيئة، علاوة على مسؤولية الدولة تجاه مناهضة التعذيب وتعزيز المساءلة للحد منه، لما له من آثار سلبية على المجتمع والفرد والأسرة. وحول طبيعة عمل الهيئة ودورها في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال الزيارات التي تنفذها لمراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، تحدث الباحث الميداني يزن صوافقة في مكتب شمال الضفة الغربية، كما بين آليات تلقي الشكاوى ومعالجتها.



آليات الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي

(إعداد مدربين في مجال حقوق الإنسان)، التي تنظمها الهيئة المستقلة بالشراكة مع الإدارة العامة للتدريب في الشرطة الفلسطينية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتستمر ثلاثة أيام.

تحدث في الافتتاح العقيد حقوقي مفيد زريقات مدير دائرة السياسات والتخطيط في الإدارة العامة للتدريب في الشرطة، السيد نيل توبن رئيس قسم بناء القدرات في مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والحقوقي إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية والمناصرة في الهيئة. تحدث زريقات عن أهمية التدريبات في بناء قدرات منتسبي/أت الشرطة في مجال حقوق الإنسان. وأشار توبن إلى الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين لمجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فيما بين التميمي أن هذه الدورة يتم تنفيذها للعام الخامس على التوالي بهدف إكساب المشاركين المعارف والمهارات المطلوبة تمهيدا لنقلها من طرفهم لزملائهم أثناء الخدمة.

الهيئة المستقلة تنظم ورشة عمل لطاقمها حول آليات الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي (SEAH)، بالتعاون مع شبكة الحماية من الاستغلال والتحرش الجنسي في فلسطين قدمتها منسقة الشبكة السيدة مارتا اوجستي. والدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة يؤكد على أهمية هذا الموضوع الذي تعمل الهيئة على مراجعة الإجراءات المتعلقة بالتحرش الجنسي ودليل الإجراءات الخاص بهذا الموضوع، علاوة على تطوير نماذج الشكاوى التي تتلقاها الهيئة، وتصنيفها بما يستجيب لجميع حالات الانتهاكات الجنسية. وتم التركيز خلال الورشة على عدة مواضيع أبرزها، تحليل نطاق الحاجة للحماية في حالات الاستغلال والتحرش الجنسي، وثيق انتهاكات حقوق الإنسان في حالات الاستغلال الجنسي والتحرش، معايير التحقيق في حالات الاستغلال الجنسي والتحرش، علاوة على التعريف بالشبكة وطبيعة عملها والحالات التي تتعامل معها.

جانب من افتتاح الدورة التدريبية

حول الحق في السلامة الجسدية ومناهضة التعذيب

لقاء تدريبي نفذته الهيئة بالتعاون مع الإدارة العامة للتدريب في الشرطة استهدف شرطة مديرية الخليل بعنوان الحق في السلامة الجسدية ومناهضة التعذيب، بهدف تعزيز قدرات منتسبي جهاز الشرطة بما ينعكس على أدائهم خلال تقديم خدماتهم وقيامهم بواجباتهم.

تحدث في اللقاء العقيد حقوقي مفيد زريقات مدير دائرة السياسات والتخطيط في الإدارة العامة للتدريب في الشرطة، الحقوقي أنس بواطنة منسق التدريب والتوعية في الهيئة، والباحث الميداني علاء غيث في مكتب جنوب الضفة الغربية، حول مفهوم التعذيب في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وخاصة بعد انضمام دولة فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب ومسؤولية الدولة تجاه مناهضة التعذيب وتعزيز المساءلة للحد من التعذيب لما له من آثار سلبية على المجتمع والفرد والأسرة، علاوة على طبيعة عمل الهيئة ودورها في مجال حماية حقوق الإنسان وزيارة مراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، وتلقي الشكاوى ومراجعة التشريعات والقوانين ومدى ملاءمتها مع القوانين الدولية.



لقاء تدريبي بعنوان تطوير قدرات العاملين في بلدية غزة من منظور أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

التوعية والتدريب في الهيئة إلى أن هذا اللقاء التدريبي يأتي في إطار التعاون المشترك بين الهيئة المستقلة وبلدية غزة، بهدف تطوير قدرات العاملين فيها للوفاء بالتزاماتهم من منظور حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وتطبيقاً لسبل الوفاء بتلك الالتزامات الناشئة عن انضمام دولة فلسطين لاتفاقية حقوق الإنسان وانعكاسات هذا الانضمام على أداء وممارسات السلطات العاملة في فلسطين ومن بينها الهيئات المحلية. وفي بداية اللقاء التدريبي تم استعراض المهام والأدوار الرئيسية التي تقوم بها البلدية من طرف المشاركين، ونقاش حول أبرز نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، بهدف إثراءها من منظور حقوق الإنسان.

روافع تدعم حقوق الإنسان والتي تتمثل في توافر قاعدة بيانات حول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتوافر سياسات وموازنات واضحة، وضرورة القيام بأنشطة التمكين والتدريب وتطوير وإعلاء صوت الضحايا ودعم مشاركتهم في الحياة المدنية.

وتخلل التدريب نقاش وتفاعل وعروض مجموعات عمل حول وضع مؤشرات لعمل دوائر البلدية تستند للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وقدمت المجموعات توصيات لتطوير ممارسات العاملين في البلدية ومن بينها تفعيل مبادرات التدريب والتعاون المشترك من منظور حقوق الإنسان.

وأشار المحامي بهجت الحلو منسق

نفذت الهيئة لقاءً تدريبياً للعاملين في بلدية غزة بعنوان: «تطوير قدرات العاملين في البلدية من منظور أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان»، بهدف تعزيز معارفهم بمفاهيم حقوق الإنسان الأساسية. واشتمل التدريب على استعراض أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفاً، والتركيز على الهدف 11 الخاص بتنمية المدن، والمؤشرات ذات الصلة بهذا الهدف، وربطة بدوائر عمل المشاركين، كما تم نقاش أسباب تخلف الناس عن حقوقهم من منظور أهداف التنمية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتمييز، والجغرافيا، والحاكمية، والأوضاع الاقتصادية، والمتعلقة بحالات الهشاشة والصدمات.

وفي المقابل تم التطرق إلى أبرز

الهيئة المستقلة والشرطة ومكتب المفوض السامي تنظمان دورة تدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان



نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وبالشراكة مع الإدارة العامة للتدريب في الشرطة الفلسطينية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة الدورة التدريبية السنوية بعنوان إعداد مدربين في مجال حقوق الإنسان.



تحدث العقيد حقوقي مفيد زريقات مدير دائرة السياسات والتخطيط في الإدارة العامة للتدريب في الشرطة الفلسطينية عن أهمية دور التدريبات في بناء القدرات منتسبي/أت الشرطة في مجال تدريب المدربين وحقوق الانسان، ومثمنا دور الهيئة المستقلة ومكتب المفوض السامي في مجال بناء قدرات الشرطة من خلال مجموعة من التدريبات التي يتم تنفيذها سنويا.

مدير دائرة التدريب والتوعية والمناصرة فقد على اهمية التدريب كونه ينفذ للعام الخامس على التوالي ويهدف الى اكساب المشاركين المعارف والمهارات المطلوبة تمهيدا لنقلها من قبل المتدربين الى زملائهم اثناء الخدمة، مؤكدا على اهمية العمل المشترك في هذا المجال في سياق تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الانسان في فلسطين.

المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونوه إلى الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين، وعلى اشتمالها جملة من التوصيات متعلقة بموضوع النشاط المتمثل تحديداً في أماكن الاحتجاز والتوقيف.

وفي كلمة الهيئة المستقلة التي قدمها الحقوقي إسلام التميمي

بدوره أشاد السيد نيل توبن، رئيس قسم بناء القدرات، في مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى أهمية عقد مثل هذه اللقاءات في المساهمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال المهارات والمعارف التي سيكتسبها المشاركون خلال النشاط. كما أشار السيد توبن إلى الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين من جراء انضمامها إلى مجموعة من

أخبار الهيئة

الهيئة المستقلة ومديرية التنمية الاجتماعية تنظمان جلسة

تدريبية لشبكة حماية الطفولة في القدس



عمل الهيئة المستقلة ودورها في مجال حماية حقوق الانسان ، فيما قدمت الباحثة الميدانية في مكتب وسط الضفة الغربية في الهيئة تدريباً حول خصائص ومبادئ حقوق الانسان واجيال حقوق الانسان واهم الاتفاقيات التي انضمت اليها دولة فلسطين، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وكيف يمكن من خلال الشبكة تنفيذ أنشطة وفعاليات لمناصرة قضايا الطفل في محافظة القدس.

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالشراكة مع مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة القدس لقاءاً تدريبياً يستهدف شبكة حماية الطفولة والذي عقد في قاعة الشهيد فيصل الحسيني بمقر محافظة القدس.

الأستاذ عبد الله صيام نائب محافظ محافظة القدس يدعو لتكثيف الجهود بين جميع الجهات لمواجهة المعوقات التي تعصف بمجتمعنا وأطفالنا ولا سيما في محافظة القدس، مؤكداً على ان المحافظة تتعرض للتهويد المستمر والمتواصل من قبل الاحتلال الإسرائيلي والذي يعيق عملها، وما زال يمنع المحافظ عدنان غيث من ممارسة عمله.

وأكد الأستاذ عامر أبو مقدم مدير مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة القدس على أهمية الشراكة مع الهيئة المستقلة ومحافظة القدس ودعمها المتواصل للشبكة في سياق حماية الأطفال وتوفير ظروف حياة أفضل لهم على مستوى الصحة والتعليم والحق في التنقل، داعياً إلى ضرورة الاستمرار في العمل المشترك.

وخلال التدريب قدم الحقوقي أنس بواطنة تعريفاً لطبيعة



الهيئة تستقبل وفداً طلابياً برلمانياً

استقبلت الهيئة المستقلة في مدينة غزة برلماناً طلابياً من مدرسة الرمال الابتدائية المشتركة، للتعرف على دورها وطبيعة عملها في مجال حقوق الإنسان، وقد أطلعهم الباحث في الهيئة أنس البرقوني على مجموعة من الحقوق وركز

حقوق الطفل. وذلك في إطار تشجيع الهيئة طلبة البرلمانات المدرسية وتزويدهم بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان في القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، وكيف يمكن تطبيقها على نطاق عمل البرلمانات المدرسية فيما يعزز حقوق الإنسان والأطفال على وجه الخصوص، وحققهم في بيئة تعليمية تسودها الديمقراطية وقيم التسامح.

على الحق في التعليم وإلزاميته، وحرية ممارسة الأنشطة الطلابية والمساواة في فرص التعليم وعدم التمييز. كما قدم الباحث في مكتب الهيئة في وسط وجنوب قطاع غزة خالد أبو شاب محاضرة لطلبة برلمان مدرسة ذكور خانيونس الإعدادية ج، وتحدث إليهم عن حقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، لاسيما حول ما ورد في اتفاقية

أنشطة التوعية وإحياء الأيام الحقوقية

وتأتي هذه اللقاءات في إطار عمل الهيئة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين وتمكين المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم الأساسية، وآليات المطالبة بها، وعادة ما تستهدف الأنشطة التوعية المواطنين بشكل عام، وطلبة الجامعات، والصحفيين، والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني، والمرأة والشباب والأطفال وطلبة المدارس وكبار السن على وجه التحديد.

تواصل الهيئة المستقلة تنظيم لقاءاتها التوعوية من خلال دائرة التوعية والتدريب والمانصرة، مستهدفة فئات متعددة في مختلف محافظات الوطن، وذلك انطلاقاً من عملها المتمثل في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتمكين المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم الأساسية. فخلال الفترة الماضية تم تنظيم سلسلة لقاءات توعية في محافظات قطاع غزة استهدفت شرائح وفئات متعددة، خلال شهر آذار/ مارس الماضي.

فعاليات توعية على شرف اليوم العالمي للمرأة



الهيئة المستقلة تنظم مزيداً من اللقاءات التوعوية على شرف يوم المرأة العالمي، فبال تعاون مع مديرية التنمية الاجتماعية في القدس ووحدة حماية الأسرة في شرطة ضواحي القدس تم تنظيم لقاء توعوي استهدفت مجموعة من النساء في بلدة العيزرية.

مرشدة المرأة في مديرية التنمية الاجتماعية الأستاذة سوسن دنون أكدت على دور المرأة في بناء المجتمع ومؤسساته الوطنية، مشيرة إلى دور الوزارة في مجال حماية المرأة. الحقوق أنس بواطنة منسق التدريب والتوعية في الهيئة، قدم تعريفاً حول دور الهيئة في مجال حماية وتعزيز والتوعية بحقوق الإنسان من خلال آليات تلقي ومتابعة الشكاوى وزيارة مراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، ومراجعة

باعتباره أحد أشكال العنف الذي يهدد النساء، مشيرة لدور وحدة حماية الأسرة والأحداث في تقديم المساعدة والحماية للنساء ضحايا العنف. وفي ذات السياق نفذت الهيئة لقاءً توعوياً آخر استهدفت موظفي وموظفات مديرية التنمية الاجتماعية في رام الله والبيرة بعنوان دور وزارة التنمية الاجتماعية في تعزيز حقوق المرأة.

القوانين والتشريعات ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية. المحامية عرين دويكات من مكتب وسط الضفة الغربية تحدثت العنف المبني على النوع الاجتماعي وطرق مواجهة العنف ودور المؤسسات الرسمية والأهلية في ارشاد النساء قانونياً ونفسياً. فيما تناولت ملازم أول عبير عناية موضوع التنمر والابتزاز الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي،



إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة

مصلح هذه الجهود الرامية إلى تعزيز المعارف الحقوقية لدى الطلبة، مثنياً الدور المهني للهيئة في تعزيز قضايا حقوق الإنسان.

واختتم اللقاء بكلمة الأستاذ سامر رويشد رئيس قسم بكالوريوس تكنولوجيا الإعلام، مشيراً إلى العلاقة مع الهيئة ومدى أهميتها للطلبة بصفتها جهة قانونية يمكن التوجه لها في رصد الانتهاكات بحق الصحفيين أو في الحصول على تقارير حقوقية تعزز دراستهم.

وتخلل اللقاء مداخلات من محاضرين ونقاش مع طلبة التخصص في الجامعة حول واقع حقوق الصحافة وسبل حماية الصحفيين استناداً للمعايير الوطنية والدولية التي تكفل حقهم في العمل وفي حرية الرأي والتعبير.

الصحفي في المساءلة والدفاع عن حقوق المواطنين.

ومن جهته أوضح مدير مكتب الهيئة المستقلة في جنوب الضفة الغربية فريد الأطرش، دور الهيئة في حماية حقوق الصحفيين، معتبراً أن حالة التحسن في الحقوق تأتي من خلال توثيق ومتابعة كل أشكال الانتهاكات.

وقال ممثل نقابة الصحفيين في محافظة الخليل جهاد القواسمي إن النقابة تتابع تطبيق حماية الصحفيين على الصعيد الدولي سواء نقابياً أو قانونياً، مشيراً إلى المحطات التي وصلت إليها قضايا تم تدويلها بخصوص انتهاكات الاحتلال تجاه الصحفيين، ومنهم قضية الصحفية الشهيدة شيرين ابو عاقلة.

من جانبه شكر رئيس قسم دبلوم الإعلام الأستاذ عبد الله

أحييت الهيئة المستقلة بالشراكة مع قسم تكنولوجيا الإعلام في جامعة فلسطين التقنية خضوري - فرع العروب، اليوم العالمي لحرية الصحافة، من خلال لقاء تفاعلي بحضور ممثلين عن الهيئة المستقلة ونقابة الصحفيين الفلسطينيين وقسم تكنولوجيا الإعلام وعدد من طلبة الإعلام والصحفيين.

افتتح اللقاء الباحث الميداني علاء غيث مؤكداً أهمية التعاون المشترك بين الهيئة والجامعة في بناء قدرات الطلبة وتثقيفهم في الإطار الحقوقي العام للمساهمة في بناء مستقبلهم المهني.

وتحدث مدير شبكة عروبة الإعلامية عبد العزيز نوفل عن دور وسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، موضحاً أهمية تفعيل دور



يوم ترفيهي لأطفال الخان الأحمر

من الجداريات التي تتعلق بالحق في التعليم واللعب والصحة والتنقل من خلال أنشطة تفاعلية بين الأطفال. وجاء تنظيم هذا النشاط في سياق دعم صمود المواطنين البدو وحقوقهم في الحياة الكريمة والسكن.

للسكان، ويتعرض الطلبة في التجمع البدوي الى مجموعة من الانتهاكات وأهمها حقهم في الحياة الكريمة والتنقل والوصول الآمن للمدارس والمراكز الصحية وحقوقهم في اللعب. وخلال النشاط تم رسم مجموعة

نفذت الهيئة المستقلة وبالتعاون مع العيادة القانونية في جامعة القدس يوما ترفيهيا استهدف أطفال التجمع البدوي الواقع في الخان الأحمر، والذي يتعرض بشكل متواصل لمضايقات واعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين، والتهجير القسري

إحياء يوم العمال العالمي

العلم. وقام الطلبة برفع لافتات وبوسترات تحتوي على رسائل حقوقية ومواد قانونية من قانون العمل الفلسطيني.

من وزارة العمل وبلدية الخليل ونقابة العاملين في البلدية، هدفها نشر الوعي بخصوص يوم العمال العالمي، وقد امتدت السلسلة من شارع الحرس وحتى سارية

بالتعاون مع الكلية الذكية للتعليم الحديث، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تحيي يوم العمال العالمي بتنظيم سلسلة بشرية ممثلة بطلبة الكلية ومشاركة





تنظيم فعالية (مسرح حقوق الإنسان) لطلبة مدرسة التجمع البدوي تجمع وادي أبو هندي

الهيئة تنظم فعالية (مسرح حقوق الإنسان) لطلبة مدرسة التجمع البدوي تجمع وادي أبو هندي التابع لبلدة أبوديس جنوب شرق القدس المحتلة، تخلل العرض المسرحي التعريف بحقوق الإنسان وحقوق الطفل على وجه الخصوص. إسلام التميمي مدير دائرة التوعية والتدريب في الهيئة قال إن هذا النشاط يأتي ضمن اهتمام الهيئة بالمناطق النائية والمهمشة، في تنفيذ النشاطات والفعاليات الحقوقية خاصة لطلبة المدارس.



تقرير تقصي حقائق

تمثل تقارير تقصي الحقائق التي تصدرها الهيئة المستقلة، إحدى أدوات الرقابة والمساءلة لضمان حماية حقوق الإنسان في جميع الأوقات وخصوصاً حالات الاحتجاز أو الحرمان المؤقت من الحرية، كما تسهم التوصيات الواردة فيها في تحسين أداء السلطات لضمان عدم حدوث انتهاكات، أو عدم تكرارها في المستقبل.

تقرير تقصي حقائق حول وفاة المواطن ناصر أبو عبيد في قطاع غزة

بضرورة نشر نتائج التحقيقات التي أجرتها الجهات الرسمية على الملأ، بما يُعزز شفافية التحقيق ويضمن إعمال الحق في الحصول على المعلومات، ويُؤسس لنظام المساءلة الفاعلة المرتبطة بادعاءات تعذيب، وضرورة التزام وزارة الداخلية في قطاع غزة بالمتابعة الطبية الفاعلة للنزلاء. وعرض المدنيين أمام قاضيهـم الطبيـعي وأن يتم توقيفهم من قبل النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل في تحريك الدعوى الجزائية، وأن تتم إعادة النظر في الظروف المعيشية والصحية للنزلاء، ومدى تأهيل مركز الاحتجاز التابع للشرطة العسكرية لاستيعاب النزلاء فيه، علاوة على ضرورة تعزيز آليات الرقابة القضائية والحكومية على مراكز الاحتجاز لضمان عدم تكرار حالات الوفاة لنزلاء، وتقديم تعويض مناسب لذوي المواطن عبيد.

الهيئة نسخة منه للجهات الرسمية في قطاع غزة.

وخلصت الهيئة في تقريرها لمجموعة من النتائج، أبرزها أن توقيف المواطن أبو عبيد لدى القضاء العسكري مخالفة للمعايير الدولية الخاصة بضمانات المحاكمة العادلة كونه مدنياً، و تبين وجود تقصير في التعامل مع حالته الصحية.

وتعتبر الهيئة أن أي حالة وفاة تحدث لنزيل أثناء الاحتجاز هي وفاة محل اشتباه، تقتضي فتح تحقيق جنائي يطال الإجراءات التي اتبعت بحقه في عملية التوقيف والتحقيق، ومدى مراعاة هذه الإجراءات للقانون، وخاصة إمكانية تعرضه للتعذيب أو أي من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة، أو الإهمال الصحي أثناء الاحتجاز، لمعرفة حقيقة ما جرى وصولاً إلى تحديد ظروف الوفاة وأسبابها.

وتمثلت أبرز توصيات التقرير

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" تقرير تقصي حقائق حول وفاة المواطن ناصر أبو عبيد الذي كان محتجزاً في مقر الشرطة العسكرية بمدينة غزة وتوفي بعد نقله للمستشفى بتاريخ 2022/10/16، متضمناً معلومات حول المواطن أبو عبيد وظروف توقيفه وإجراءات التحقيق والاستجواب، وملابساته حالته الصحية خلال فترة احتجازه حتى وفاته، وتوثيقات الهيئة ذات الصلة بإفادات ذويه، وآخرين كانوا محتجزين معه، كما تضمن الرواية الرسمية للجهات المختصة.

ويأتي إصدار تقرير تقصي الحقائق هذا في إطار دور الهيئة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والرقابة على أداء المؤسسات الرسمية الفلسطينية من منظور حقوق الإنسان، وضمن الولاية الممنوحة لها لزيارة أماكن الاحتجاز والرقابة عليها. وبهدف متابعة التوصيات الواردة في هذا التقرير، أرسلت

أخبار الهيئة

الإنتاج الإعلامي والمنصات الإعلامية

في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بدورها وآليات عملها، كهيئة وطنية وديوان للمظالم، تسعى لصون وحماية وتعزيز الحقوق والحريات في فلسطين، وتواكب في ذلك التطورات المتلاحقة على الصعيد الإعلامي، مستثمرة الأدوات والمنصات الإعلامية التي من شأنها توسيع نطاق معرفة المواطنين بحقوق الإنسان. ونعرض هنا بعضاً من أشكال العمل الإعلامي.

كما تنتج الهيئة ومضات إذاعية وفيديوهات للتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان والحريات العامة، والتي يمكنكم مشاهدتها من خلال قناة الهيئة على يوتيوب. ونشر الهيئة المحتوى الحقوقي على اختلافه عبر منصات: فيسبوك، انستغرام، تويتر وموقعها الإلكتروني:

www.ichr.ps

الإنسان وتعزيز الحريات العامة. وينسجم العمل على الصعيد الإعلامي في الهيئة مع الدور المناط بها بموجب مبادئ باريس الناطمة لأدوار ومهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام على المستوى الوطني، بهدف تعزيز إطار المعرفة بحقوق الإنسان، تمهيداً للتمكين بسبل المطالبة بها والدفاع عنها، وتسعى الهيئة لتحقيق ذلك من خلال جملة من الأعمال الإعلامية التي أنتجتها والتي تتنوع ما بين تصميم ونشر مواد إعلامية بأشكال إخراجية متعددة بتصاميم مختلفة، كالانفوجرافيك والفيديو بأنواعه، بمحتوى يعكس الأيام الحقوقية والحملات التوعوية التي تنفذها الهيئة، والتعريف بالحقوق والقوانين.

يتنوع العمل الإعلامي للهيئة بما يخدم أهدافها وسياساتها العامة

تعمل الهيئة المستقلة من خلال وحدة الاتصال والتواصل على تعزيز دورها والتعريف بها وبما تقدمه من خدمات، علاوة على نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك من خلال أدوات عدة من أبرزها: التغطيات الإعلامية لأنشطة مكاتب ودوائر الهيئة على اختلافها من لقاءات وورشات ودورات تدريبية وأيام حقوقية وفعاليات متنوعة، بالإضافة إلى تفعيل الإعلام الاجتماعي الخاصة بالهيئة عبر فيسبوك وانستغرام وتويتر ويوتيوب، وكذلك من خلال موقع إلكتروني متطور يتواءم مع متطلبات التواصل مع الجمهور وتعريفه بخدمات الهيئة وأنشطتها، وتعزيز تدفق المعلومات الحقوقية في المجتمع الفلسطيني من خلال التواصل البناء بالتعاون مع كافة دوائر الهيئة من أجل تحقيق انتشار أوسع، ومواكبة وسائل التواصل الجديدة بما يخدم قضايا حقوق

الإعلام الاجتماعي

تعتمد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منصات التواصل الاجتماعي بصفاتها ووسائل إعلامية فاعلة لتعزيز وحماية ومناصرة حقوق الإنسان ولتعميم المعرفة ونشر الأخبار والمعلومات حول حقوق الإنسان في فلسطين وأثر الانتهاكات الإسرائيلية على مستويات التمتع بها، وبهدف إعلاء صوت الضحايا من السكان المدنيين.

حملات التدوين والتفريد

#لينتهي_الحصار.. حملة تفريد وتدوين تنظمها الهيئة لرفع الحصار عن قطاع غزة

WORD CLOUD



قدم المساواة مع باقي شعوب العالم دون تمييز، ولحماية حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في حياة كريمة والحق في حرية التنقل والسفر دون قيود والحق في التعليم والصحة والعمل والسكن والحماية من العدوان والوصول للمواد الأساسية، لافتين إلى جملة الانتهاكات التي طال أمدها لحقوق الإنسان الأساسية الأخرى التي قوض الاحتلال من إمكانية الوصول

لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، توجب تدخلاً سريعاً من قبل اليات العدالة الدولية.

وطالب ناشطون وإعلاميون وحقوقيون ومؤثرون اجتماعيون عبر منصات التواصل الاجتماعي بضرورة رفع الحصار الإسرائيلي عن السكان المدنيين في قطاع غزة، داعين لتمكينهم من التمتع بحقوقهم الأساسية على

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك في إطار سعيها بصفقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين لحماية حقوق الإنسان في فلسطين لتفعيل الأدوات المختلفة لحماية هذه الحقوق ومنها منصات الإعلام لتنقل مطالبات رفع الحصار عن قطاع غزة الذي يشكل جريمة مستمرة ضد الإنسانية تنتهك حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي

أخبار الهيئة

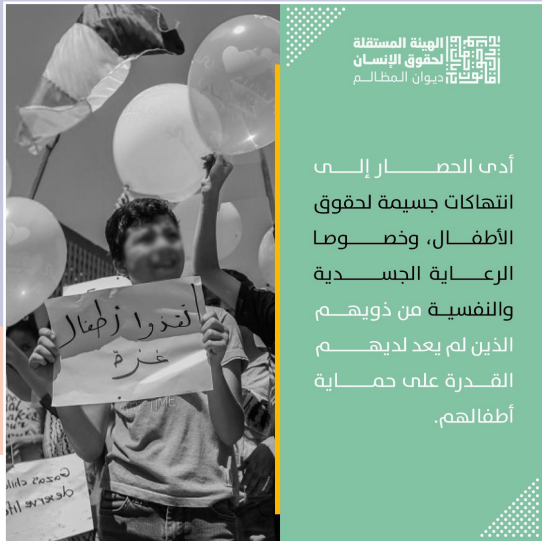
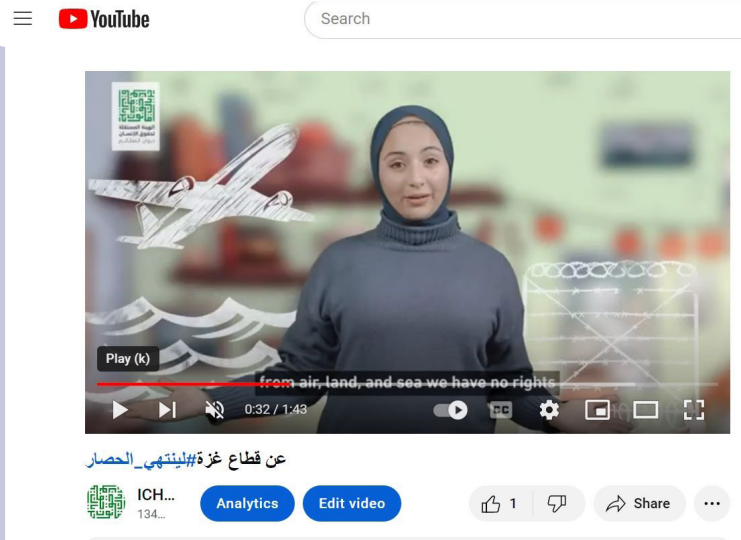
والنساء وكبار السن والمرضى.

وشارك المدونون والمغردون خلال الحملة بمحتوى متنوع باللغتين العربية والانجليزية للتعريف بأنماط الانتهاكات التي تسبب بها الحصار، والمعايير القانونية التي تكفلها، والدعوة لوضع حد لها، ولتقديم مقترفيها للمساءلة والمحاسبة.

وحرمانهم من الحق في تقرير المصير وفي تنمية جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، يصاحب هذا الحصار شن هجمات متكررة على قطاع غزة دمرت بنيته التحتية، وفتكت بشبكات المياه والكهرباء وبالبيئة وبجوانب القدرة على كسب العيش، وتسببت في معاناة جميع السكان، وكان أثرها أكبر على الأطفال وذوي الإعاقة

اليها بسبب جريمة الحصار المستمرة على قطاع غزة.

سعت الهيئة خلال هذه الحملة سعت لتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي وأدواتها المختلفة لنشر الحقائق والمآسي التي خلفها الحصار وما زال يتسبب بها، حيث يتم المساس بكرامة أكثر من 2 مليون إنسان في قطاع غزة،



الأيام الحقوقية والمناسبات الوطنية

منشورات تتضمن تصاميم وصور ومقاطع فيديو متنوعة تنشر عبر منصات الهيئة المختلفة.

كما سلط الضوء على ما يرتكبه الاحتلال من انتهاكات بحق الفلسطينيين، من خلال

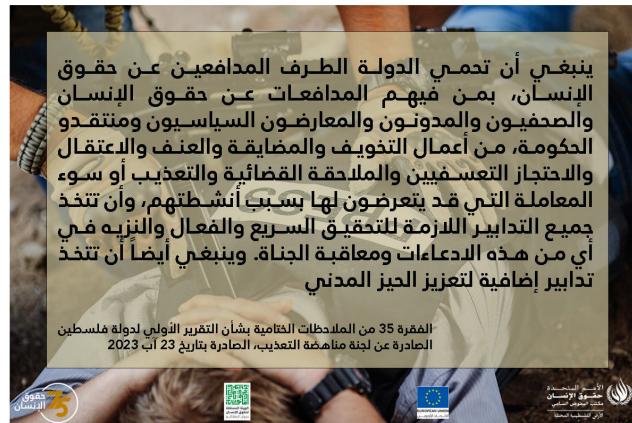
واكبت الهيئة المستقلة إحياء الأيام الحقوقية والمناسبات الوطنية وعززت المعرفة بها،

#لا_للتعذيب #اليوم_العالمي_لمساندة_ضحايا_التعذيب



التعذيب: جريمة ضد الإنسانية، محظورة تماما وفق كافة الأعراف والقوانين. ولا ينبغي التساهل معها أو تبريرها بأي حال من الأحوال أو تحت أي ظرف من الظروف

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب



#اليوم_العالمي_لحرية_الصحافة



- المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 لحماية المدنيين بالنزاعات العسكرية:
"الصحافيون المدنيون الذين يؤدون مهماتهم في مناطق النزاعات المسلحة يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمايتهم من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمد، شريطة ألا يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين".
- هناك ضمانات قانونية تكفلها العهود والاتفاقيات الدولية للصحافيين، وتمكنهم من حقهم في ممارسة عملهم دون قيود أو رقابة إلا بنص القانون.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أكدا على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير والتماس المعلومات والأفكار دونما اعتبار للحدود».
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، في المادة (19) منه أكد على أنه «لا مساس بحرية الرأي والتعبير ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون».
- قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني حظر على السلطة التنفيذية اتخاذ أي إجراءات ضد الصحفيين والصحافة والكتاب بقرار إداري، إلا عبر الجهات القضائية.

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي// تسليط الضوء على العدوان على قطاع غزة

#GazaUnderAttack

الهيئة المستقلة تطالب
الاطراف السامية ومؤسسات
الامم المتحدة باتخاذ اجراءات
عاجلة وفاعلة لوقف العدوان
الحربي الإسرائيلي على قطاع
غزة من خلال رسالة وجهت
الى المقررين الخواص لحالة
حقوق الانسان انسجاما مع
اتفاقية جنيف الرابعة للعام
١٩٤٩م.

In a letter sent to the special
rapporteurs for human
rights, ICHR has called on
all concerned parties and
United Nations institutions
to take immediate and
effective measures to bring
an end to the Israeli military
aggression on the Gaza
Strip. ICHR demand is in
accordance with the Fourth
Geneva Convention of 1949,
which outlines the standards
for the treatment of civilians
in times of conflict.

ICHR demands pressure on the Israeli
occupation authorities to allow the
transfer of medical supplies and
equipment, and to allow the transfer
of patients and the injured to hospitals
outside the Gaza Strip.

#GazaUnderAttack



الهيئة المستقلة تطالب بالضغط
على سلطات الاحتلال بالسماح بنقل
المستلزمات والاجهزة الطبية والسماح
بنقل المرضى والمصابين للمشافي خارج
قطاع غزة.



#اليوم_العالمي_لضحايا_العدوان_من_الأطفال_الأبرياء

- الحق في الحياة ثابت لكل إنسان كبيراً أو صغيراً، وقد نصت المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن « لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه»، كما أوضحت المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن «لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة».
- وتعدّ الذاكرة الفلسطينية بآلاف الأطفال الذين قتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والتي كان آخرها قتل 6 أطفال أبرياء في العدوان الحربي على قطاع غزة في مايو/ أيار الماضي 2023. فيما ارتقى 56 طفلاً شهيداً خلال عام 2022، وهذا الاستهداف للأطفال يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يستوجب محاسبة مقترفيه
- يتوجب على سلطات الاحتلال إنهاء حصارها على قطاع غزة، والسماح الفوري بدخول المساعدات الطبية والإنسانية الضرورية وتوفير الخدمات الأساسية والسلع والأغذية اللازمة للسكان المدنيين في القطاع، وضمان الحماية الكاملة للأطفال، لممارسة حقهم في التعليم والصحة والعيش الكريم أسوة بباقي أطفال العالم.

استشهاد الأسير المضرب عن الطعام #خضر_عدنان

Khader Adnan, a 44-year-old father of 9 children, has been arrested 12 times, mostly as an administrative detainee, which is a violation of the basic guarantees of a fair trial. He has spent a total of 8 years in prison, during which he has undertaken 5 hunger strikes. Today, on the 86th day of his hunger strike without any medical care, Adnan dies in his cell.

[#khader_adnan](#) [#khaderadndn](#) [#palestinianhunger](#) [#Palestine](#)



يبلغ من العمر 44 عاماً، أب لـ 9 أطفال، اعتقل 12 مرة، معظمها كان اعتقالاً إدارياً قضى خلالها 8 سنوات، وهو انتهاك لأبسط ضمانات المحاكمة العادلة، خاض خلالها 5 إضرابات عن الطعام، واليوم يسقط شهيداً في زنزانته في اليوم 86 لإضرابه عن الطعام دون رعاية صحية.



Palestine Independent Human Rights Commission (ICHR) demands the formation of an independent international investigation committee to investigate the killing of the prisoner Khader Adnan in a blatant violation of international humanitarian law, international human rights law, and the Third and Fourth Geneva Conventions.

[#khader_adnan](#) [#khaderadndn](#) [#palestinianhunger](#) [#Palestine](#)

Palestine Independent Commission for Human Rights (ICHR) calls on the United Nations, international organizations, and the international community to assume their legal and moral responsibilities by working towards condemning and holding the Israeli occupation accountable for the crime of Khader Adnan Killing, and to take serious action towards the Palestinian prisoners in Israeli prisons.

[#khader_adnan](#) [#khaderadndn](#) [#palestinianhunger](#) [#Palestine](#)

تطالب الهيئة المستقلة بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في مقتل الأسير [#خضر_عدنان](#) في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة.

تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية والعمل على إدانة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي على جريمة قتل الأسير [#خضر_عدنان](#)، والتعامل بشكل جدي مع ملف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

أخبار الهيئة

#يوم_الأسير

مراعاة لأدنى لحقوقهم داخل السجون الإسرائيلية، تتجاوز كافة الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية، وفي مقدمتها القانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، ومبادئ حقوق الإنسان.

يحيي الفلسطينيون يوم الأسير الفلسطيني في كل أماكن وجودهم في الوطن والشتات، ليذكروا العالم أجمع بما يعيشه الأسرى الفلسطينيون وعددهم أكثر من 4900 أسير وأسيرة من ظروف صعبة دون



الآليات القانونية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين



الآليات القانونية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين

الدولة الحامية :

هي الدولة التي تكون مستعدة بالاتفاق مع أطراف النزاع على حماية رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر، وعلى المساعدة والإشراف على تطبيق الاتفاقيات .

اللجنة الدولية للصليب الأحمر :

أوكلت إليها بموجب القانون الدولي، مهمة دائمة بالعمل غير المتحيز لصالح السجناء والجرحى والمرضى والسكان المدنيين المتضررين من النزاعات.

المحكمة الجنائية الدولية :

قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء، وهي المآل الأخير بعد المحاكم الوطنية.

هيئة الأمم المتحدة :

منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً.

الآليات التعاقدية :

تشمل كافة المعاهدات الدولية واتفاقيات جنيف الأربع وغيرها .

الأطراف السامية المتعاقدة :

هم الدول الأطراف الموقعون على الاتفاقيات عليهم التزام باحترام أحكامها.

الآليات غير التعاقدية :

كالمقرر الخاص وهو خبير مستقل يعين في الأمم المتحدة بمنصب شرفي يعرب عن آرائه بصفة مستقلة ولا يمثل حكومته



أخبار الهيئة

#يوم_الصحة_العالمي

يتسبب الاحتلال الإسرائيلي عبر سياساته المنهجية في حرمان الفلسطينيين من الحصول على خدمة الرعاية الصحية، وذلك من خلال إعاقة الوصول الجغرافي للمرضى إلى المشافي في الضفة الغربية والقدس، وفي الداخل المحتل، وإخضاع المرضى ومرافقيهم للفحص الأمني، ورفض، أو تأخير منحهم التصاريح اللازمة للمرضى للسفر لتلقي العلاج، وبخاصة مرضى قطاع غزة.



ICHR_Pal ICHRP ichr.ps

الحق في الصحة حقٌ أساسي من حقوق الإنسان. ويجب أن يُتاح للجميع ما يحتاجون إليه من الخدمات الصحية متى وأينما احتاجوا إليها دون أي تمييز، أو أي عقبات وإن كانت تتعلق بامتلاكهم التكاليف المالية للعلاج والتمتع بالصحة.



اليوم العالمي للحق
في الصحة

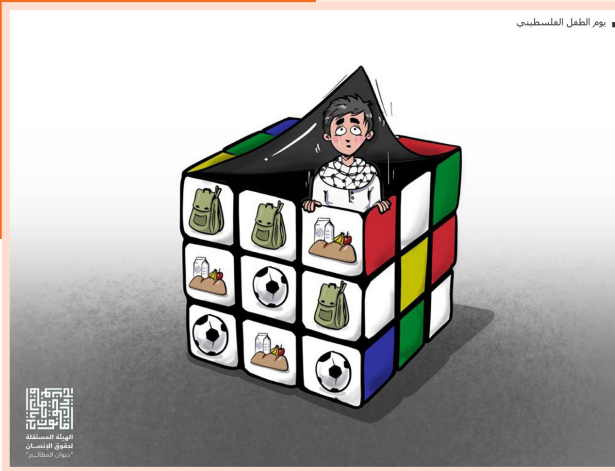


#يوم_الطفل_الفلسطيني

ماذا تفعل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لحماية حقوق الطفل؟

- تتابع توافر متطلبات صيانة حقوق الطفل في مختلف القوانين والتشريعات الفلسطينية.
- تتعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الطفل والشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات الواقعة على الأطفال.
- تنشر الوعي القانوني والحقوقى بحقوق الطفل.
- تراقب على التشريعات والسياسات الوطنية ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الأطفال
- الخامس من نيسان / إبريل من كل عام مناسبة للتأكيد على حقوق الأطفال الفلسطينيين وضرورة تحسين أوضاعهم، وتعزيز حقهم في الحياة والتعليم والصحة والرعاية الطبية والحماية القانونية.

#يوم_الطفل_الفلسطيني



أخبار الهيئة



#يوم_الأرض

مناسبة للتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه.

تمسك بالحق وبالدفاع عنه، تمسك بالحق وإصرار على تحقيقه.



يوم الأرض 30/3



ichr_pal



www.ichr.ps



ichrp



ICHRIndependent

#يوم_المرأة_العالمي



الثامن من آذار
يوم المرأة العالمي

بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار، الهيئة المستقلة تتقدم بالتهنئة للنساء الفلسطينيات كافة أينما تواجدن، ونجدد تأكيدنا في هذا اليوم على الدور الذي تؤديه النساء الفلسطينيات وعلى قدرتهن في دعم النضال الوطني والاجتماعي لبناء الدولة المستقلة، وتحقيق المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.

يعاني الأسير المريض وليد دقة ٦١ عاما، من مرض السرطان بدون الرعاية الطبية المناسبة، وفي ظروف اعتقال قاسية، أمضى ٣٧ عامًا داخل المعتقلات الاسرائيلية. حان الوقت لإبراز قصته والمطالبة بحقوقه الإنسانية العادلة.

الأسير المريض وليد دقة

يجب على دولة فلسطين تكثيف العمل مع المجتمع الدولي ومطالبته الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح جميع الأسرى المرضى، استنادًا إلى القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

It is of utmost importance for Palestine to rally global initiatives, advocating for the liberation of all sick detainees, in accordance with international law and human rights treaties.

[#FreeWalidDaqqa](#)

[#FreeThemAll](#)

[#ichr](#)



يعاني الأسير المريض وليد دقة ٦١ عاما، من مرض السرطان بدون الرعاية الطبية المناسبة، وفي ظروف اعتقال قاسية، أمضى ٣٧ عامًا داخل المعتقلات الاسرائيلية. حان الوقت لإبراز قصته والمطالبة بحقوقه الإنسانية العادلة.

Sick prisoner Walid Dqa suffers from cancer without proper medical care, enduring harsh conditions of detention. At 62, he has spent 37 years behind Israeli bars. It's time to shed light on his plight and demand justice for his right to adequate healthcare.

[#FreeWalidDaqqa](#)

[#FreeThemAll](#)

[#ichr](#)

تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المؤسسات التابعة للأمم المتحدة إلزام إسرائيل بالإفراج الفوري عن الأسير وليد دقة لإنقاذ حياته.

ICHR is calling on UN entities to pressure Israel to promptly release prisoner Walid Daqqa to safeguard his life.

[#FreeWalidDaqqa](#)

[#FreeThemAll](#)

[#ichr](#)



أخبار الهيئة

#اليوم_العالمي_لبرايل

الإدماج الاجتماعي على نحو ما
تبينه المادتان 21 و 24 من اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

لها أهميتها في سياقات التعليم
وحرية التعبير والرأي والحصول
على المعلومات والاطلاع على
الاتصالات المكتوبة، وفي سياق

يحيي العالم اليوم العالمي للغة
«برايل» في 4 يناير/ كانون الثاني
من كل عام، وتعد «برايل» وسيلة
اتصال لذوي الإعاقة البصرية،



الموقع الإلكتروني:

www.ichr.ps

منصات الهيئة عبر الإعلام الاجتماعي:

يوتيوب



انستغرام

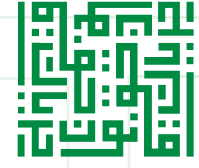


تويتر



فيسبوك





الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

نبذة تعريفية:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي صدر في 30 أيلول 1993 ونشر في العدد 59 لسنة 1995 في الجريدة الرسمية الفلسطينية. بدأت الهيئة عملها في مطلع عام 1994 وأخضعت لاحقا للمادة 31 من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني.» تماشيا مع المرسوم الرئاسي لعام 1995 والمادة 31 من القانون الأساسي، وضعت الهيئة نظامها الداخلي بما يضمن استقلاليته وفعالية وظائفها.

وتتمتع الهيئة بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي حافظت فيه على تصنيف (أ) منذ عام 2005 لالتزامها التام بمبادئ باريس التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها مبدأ الاستقلالية. كما تتمتع الهيئة بعضوية الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي ترأست دورتها للعام (2020)، بالإضافة إلى عضويتها في كل من منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

الرؤية

دولة فلسطينية مستقلة، مبنية على سيادة القانون، تصان فيها الحقوق والحريات العامة، وتتأصل فيها قيم ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

الرسالة

تعمل الهيئة كمؤسسة وطنية دستورية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ووثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني وذلك من خلال تلقي ومتابعة الشكاوى، ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم النصح والمشورة لأصحاب الواجب وبناء قدراتهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتجسير العلاقة ما بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

قيم الهيئة

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأشطتها وهي المصادقية، النزاهة والمساءلة، احترام الخصوصية، التسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بهذه القيم والتي تضمنتها مدونة السلوك المهني.

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

مكتب الجنوب

الخليل

رأس الجورة - بجانب دائرة السير
عمارة حريزات - ط ١
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٢٩٥٤٤٣ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٢١١١٢٠

بيت لحم

عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٧٥٠٥٤٩ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٧٤٦٨٨٥

مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: +٩٧٠ ٨ ٢٨٢٤٤٣٨ فاكس: +٩٧٠ ٨ ٢٨٤٥٠١٩

مكتب الوسط وجنوب قطاع غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،
الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: +٩٧٠ ٨ ٢٠٦٠٤٤٣ فاكس: +٩٧٠ ٨ ٢٠٦٢١٠٣

المقر الرئيسي

٤ شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين
الرمز البريدي P6009059
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٩٦٠٢٤١ / ٢٩٨٦٩٥٨
فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٢١١ ص.ب. ٢٢٦٤
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps
الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

مكتب الوسط

وحدة ٣٠٢، ١٦ شارع البلدية، رام الله، فلسطين،
P6008326
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٩٨٣٨ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٩٨٣٩

مكتب الشمال

نابلس

شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١
هاتف: +٩٧٠ ٩ ٢٣٣٥٦٦٨ فاكس: +٩٧٠ ٩ ٢٣٦٦٤٠٨

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٣
تلفاكس: +٩٧٠ ٩ ٢٦٨٧٥٣٥